مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٨٠

الاربعاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد هيراسيمينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد بيتيموف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/508)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/508)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بلجيكا، تركيا، كندا، الهند، هولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/508، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (تكلم بالإنكليزية): شهدت الشهور المنقضية منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7896) توترا غير عادي في أفغانستان. فقد أخرج تدهور الحالة الأمنية التوترات السياسية الكامنة إلى السطح. وفي الوقت نفسه، تجلى استعداد الحكومة لاتخاذ خطوات نحو السلام في نجاحها في عقد اجتماع بشأن السلام والأمن الإقليميين في كابل في وقت سابق من هذا الشهر، فضلا عن استمرارها في تنفيذ الاتفاق السياسي مع الجماعة المتمردة السابقة المعروفة باسم الحزب الإسلامي (قلب الدين). ولكن من دون تعزيز الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لزيادة الشمول السياسي وتعزيز المساءلة وتحسين مصداقية الحكومة، لا سيما في القطاع الأمني، من المرجح أن نواجه المزيد من الأزمات في بيئة تزداد هشاشة. وتذكرنا أحداث الصباح الباكر من يوم ٢٠ حزيران/يونيه، عندما أسفرت محاولة الحكومة إبعاد المحتجين الأخيرين عن أعمال عنف، بالحاجة إلى توخي الحذر والتزام الهدوء والتمسك بالوحدة.

وقد اندلعت أحدث أزمة أمنية وسياسية نتيجة تفجير إرهابي في وسط كابل في ٣١ أيار/مايو. وأعقب ذلك مظاهرات كبيرة في الشوارع احتجاجا على تزايد انعدام الأمن تحولت إلى أعمال عنف، والتي أعقبها هجوم انتحاري أثناء تشييع جنازة أحد الذين قتلوا في المظاهرات. وكان الرئيس التنفيذي عبد الله ووزير الخارجية رباني وغيرهما من كبار المسؤولين السياسيين قرب مسرح الانفجارات عند تشييع الجنازة ولكنهم، لحسن الحظ لم يمسسهم مكروه. وكانت الانقسامات السياسية التي ظهرت ذات أساس عرقي بصورة متزايدة، الأمر الذي يثير قلقا بالغا في وقت يحاول فيه تنظيم الدولة الإسلامية إثارة الفتنة الطائفية في البلد بشن هجمات ضد المسلمين الشيعة.

وأجرينا، نحن في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خلال المظاهرات المناهضة للحكومة في ٢ حزيران/يونيه، اتصالات مكثفة مع قادة جميع الأطراف، ولا سيما زعماء الحركات السياسية الذين كانوا يفكرون في المشاركة في الاحتجاجات. وقد حثثناهم على ضبط النفس وحذرناهم من العواقب السلبية على الجميع والتي ربما تنتج عن خروج الموقف

عن نطاق السيطرة، وطلبنا منهم التمهل حتى تتاح الفرصة لمعالجة مظالمهم من دون اللجوء إلى العنف. وبالاقتران مع الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة وأعضاء السلك الدبلوماسي، أمكن نزع فتيل الخطر المباشر للتصعيد. ونحن ممتنون للاعتراف اللاحق من قبل الحكومة والقادة السياسيين خارج الحكومة بأن جهود بعثة الأمم المتحدة أسهمت في تهدئة الحالة. غير أنه لا يزال يساورني القلق من احتمال مواجهة أزمات مستقبلية قد يصعب احتواؤها من دون إجراء تغييرات في ممارسات الحكم.

فما هو أساس المشكلة؟ لقد كانت هناك دلائل، منذ الصيف الماضي، على أن توافق الآراء السياسي الواسع في أفغانستان آخذ في التداعي. وفي الأشهر الأخيرة، بدأ عدد متزايد من الفصائل السياسية، التي كان بعضها جزءا من حكومة الوحدة الوطنية سابقا، فضلا عن الجيل الصاعد من القوى السياسية، ينتقد الحكومة ويطالب بإجراء إصلاحات فيها. وتقول هذه الفصائل إن الحكومة ليست تشاورية أو شاملة بما يكفي. وتدعي الحكومة، من ناحية أخرى، بأن الجماعات المعارضة تعرقل إصلاحات هامة وتؤجج التوترات بالدعوة إلى استبدال الحكومة. ويتهم كل طرف الآخر بالعمل ضد المصالح الوطنية. ويبدو لي أنه ما من شك في أن هذه المفاهيم قد أسهمت في التوترات التي تميز البيئة السياسية اليوم. إن وجود المعارضة أمر طبيعي في أي ساحة سياسية، غير أن مقدار عدم الثقة آخذ في الازدياد، في الوقت الذي يلجأ فيه البعض على نحو متزايد إلى الشعارات والبيانات المتصلبة التي يمكن أن تشعل المزيد من الاحتجاجات العنيفة. وبذل جهود من أجل تحقيق الشمول وبناء توافق في الآراء من أجل الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية.

لقد وقع تفجير يوم ٣١ أيار/مايو الانتحاري مباشرة خارج المنطقة الدبلوماسية المُقيدة الدخول في وسط كابل. وأودى بحياة أكثر من ٩٠ شخصا وجرح قرابة ٥٠٠ – جميعهم أفغان.

وبينما لم تقع إصابات خطيرة في صفوف الموظفين الدوليين، تعّرض عدد من المرافق الدبلوماسية، بما في ذلك عدة مبانٍ للأمم المتحدة، لأضرار بالغة. وكان على بعض السفارات أن تجلي موظفيها أثناء إصلاح مرافقها. وعلى الرغم من هذه الحقائق، لا بد من عدم السماح لهذا الهجوم بتقويض الدعم الدولي لأفغانستان، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية والإنمائية. ويجب على المجتمع الدولي ألاّ يشعر بالخوف من الإرهابيين وألاّ يستسلم لهم.

وإن قدرة الحكومة على عقدها في كابل بتاريخ ٦ حزيران/يونيه اجتماعا رفيع المستوى لعملية كابل المعنية بتحقيق السلام والأمن الإقليميين، بمشاركة ٢٤ دولة ومنظمة، أظهرت صمودها وعزم المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لأفغانستان ولحكومة الوحدة الوطنية. ولقد قال الرئيس غاني في كلمته الافتتاحية،

> ”نجتمع في هذا المؤتمر لأن المجتمع العالمي وعد بعدم التسامح مع الإرهاب، ونحن اليوم نطالب العالم بالوفاء بهذا الوعد.“

وفي هذا الصدد، أرحب بتأييد الجمعية العامة لاقتراح الأمين العام بإنشاء مكتب جديد يُعنى بمكافحة الإرهاب ويرأسه وكيل الأمين العام.

والرؤية الأفغانية للسلام تقوم على حقيقة أن أفغانستان المستقرة ستؤدي إلى منطقة مستقرة وأكثر ازدهارا. وتحقيق تلك الرؤية يتطلب العزم القوي من جميع الدول المعنية، ولا سيما دول المنطقة والجوار. وطالبت الحكومة الأفغانية في مؤتمر كابل بأن يعالج المجتمع الدولي هذه المسألة في جميع جوانبها. والعلاقة بين الجريمة والفساد والإرهاب تقوض في نهاية المطاف جميع الدول وأنظمتها، ولهذا يجب على الدول أن تتحد لمكافحتها. وسيكون الدليل على التزامنا هو تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

وفي الجانب الأفغاني، أظهرت سلسلة الحوادث الأمنية الأخيرة الحاجة الملحّة إلى إصلاح قطاع الأمن. وإنني أرحب

بالتزام الحكومة بالشفافية، وبالتعيينات القائمة على الجدارة، وبالتحقيقات ذات المصداقية في الأحداث التي وقعت بتاريخ ٣١ أيار/مايو و ٢ و ٣ حزيران/يونيه، و ٢٠ حزيران/يونيه، وغيرها من الإصلاحات في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.

إن أفغانستان تواجه العديد من التحديات الداخلية بالإضافة إلى محاربة التمرد الذي يبدو أنه آخذ في الانتشار. وهي تشمل التوتر السياسي العميق الجذور، والصعوبة في إعادة إدماج الآلاف من اللاجئين الأفغان الذين يعودون كل يوم اجتماعيا واقتصاديا، والاقتصاد الذي لا يتعافى سوى ببطء شديد بعد تقليص الوجود الدولي في عام ٢٠١٤، والفساد المتفشي. ولا يزال الاقتصاد يعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة الإنمائية. أمّا القطاع الخاص، بوصفه أكبر مورد محتمل للعمالة، فهو يعاني من نقص الثقة لدى المستثمرين والفساد المتفشي. ونتيجة لذلك، لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يتماشى مع النمو السكاني، ولا يمكنه إيجاد ما يكفي من فرص العمل للعديد من الشباب الأفغان الذين يدخلون سوق العمل كل سنة. والفساد يقوض شرعية الدولة. وهو يمنع الاقتصاد الحقيقي من الظهور. ويساهم في انعدام الأمن. والفساد يكمن في صميم مشكلة الإفلات من العقاب، التي هي نفسها تكمن في صميم التحديات المستمرة لحقوق الإنسان. ولا يمكن توجيه اللوم إلى الأفغان وحدهم، ولكن عواقب الفساد تؤثر بشكل غير متناسب على أفغانستان.

وفي نيسان/أبريل، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أول تقرير شامل لها عن الفساد في أفغانستان. وشعرتُ بالامتنان من شدة استجابة الجمهور للتقرير. والأفغان يدركون آثار الفساد والإفلات من العقاب لأنهم يواجهونها كل يوم. ولقد اتخذت حكومة الوحدة الوطنية خطوات إيجابية للتصدي لهذه المشكلة. والإصلاحات التي بدأت تفعل فعلها في وزارة الدفاع يجري تطبيقها الآن في وزارة الداخلية. ومركز العدالة لمكافحة الفساد يثبت أنه أداة فعالة.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، تظل البعثة ملتزمة بتوفير بيانات موثوقة عن أثر الصراع على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وهي تواصل العمل مع جميع الأطراف الرئيسية في الصراع بغية مساعدتها على اتخاذ تدابير للحد من الضرر الواقع على المدنيين. وتقرير بعثة الأمم المتحدة عن معاملة المحتجزين لفترة السنتين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تمّ نشره في نيسان/أبريل كي يتزامن مع الاستعراض الدوري الثاني حول أفغانستان الذي أجرته لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وترحب البعثة بالتزام الحكومة المتجدد بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وباتخاذ المزيد من الخطوات للقضاء على تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم. ويجب تسريع هذه الجهود من أجل زيادة المساءلة وثقة الجمهور بالحكومة.

والهجوم الذي وقع في ٣١ أيار/مايو والأحداث التي أعقبته هي بمثابة توضيح لما نقوله. ونحن نمر بمرحلة نحتاج فيها إلى اتخاذ قرارات واعية بغية عكس الاتجاهات السلبية وتوخي الاستقرار، أو مواجهة ما هو أسوأ بكثير. وقد أظهرت الأزمة الأخيرة الأخطار الناجمة عن اعتماد المصالح الضيقة، سواء كانت محلية أو دولية، في السياق الهش لأفغانستان. وهناك مسألتان محددتان بشكل خاص يجب أن نركّز عليهما.

أولا، على الصعيد المحلي، يجب التعجيل بالأعمال التحضيرية للجولة المقبلة من الانتخابات البرلمانية والرئاسية معاً. ويجب اتخاذ القرارات بشأن استخدام التكنولوجيا ودور المساعدة الانتخابية الدولية وطرائقها. ويجب أن يبدأ العمل بشأن تسجيل الناخبين. ويجب توضيح الجدول الزمني للانتخابات. ومن خلال مناقشاتي مع الجهات السياسية الفاعلة في أفغانستان، ولا سيما خارج كابل، يتضح أن الافتقار إلى الوضوح بشأن تلك المسائل يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر تزايد عدم الثقة في المجال السياسي. ونحن ندرك أن المفوضية المستقلة للانتخابات سوف تصدر إعلانا يوم غد بشأن موعد الانتخابات البرلمانية. وأعتقد

أن الإعلان سيساهم في تبديد التوترات السياسية التي أشرت إليها في هذه الإحاطة الإعلامية.

ثانيا، وكما ذكرت مرارا في هذا المنتدى وفي أماكن أخرى، فإن عملية سلام حقيقية مع الطالبان ضرورية وملحّة. وفي الاجتماع الذي انعقد في كابل بتاريخ ٦ حزيران/يونيه، تمّ التشديد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة بين أفغانستان وجيرانها. وفي الوقت نفسه، أحث شعب أفغانستان على بدء الحوار الداخلي بشأن معنى السلام والمصالحة. ويتعين على الطالبان والحكومة التعامل مع بعضهما مباشرة من أجل تحقيق الحل السياسي. وفي هذا الصدد، فإن تعيين الرئيس الجديد للمجلس الأعلى للسلام لهو تطور إيجابي، لكنه ليس سوى خطوة أولى نحو تنشيط المجلس ودوره الجديد في دفع عملية السلام قدماً.

وإن البعثة تبذل كل ما في وسعها للمساعدة على احتواء التوترات السياسية مستخدمة علاقاتها وخبرتها الطويلة الأمد. وإنني أشعر بمنتهى الاعتزاز بكامل البعثة والفريق القطري على تلك الجهود. وشرّفني أن أرحب بالأمين العام في أفغانستان الأسبوع الماضي، حيث أظهرت زيارته بوضوح التزامه والتزام المنظمة بأفغانستان، والتضامن مع شعبها، والمثابرة في السعي إلى تحقيق السلام.

كما نتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي طلبه المجلس. ويحدونا الأمل والثقة بأنه سيكفل إتاحة الأدوات لنا لمواصلة العمل من أجل إحلال السلام في أفغانستان. وعشية إجازة عيد الفطر الإسلامية الهامة، أود أن أكرر دعوتي للوحدة وأحث على ضبط النفس، حتى تتمتع الأسر والمجتمعات بنهاية تتسم بالسلام لشهر رمضان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سيكل (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي بوليفيا رئاسة مجلس الأمن في حزيران/يونيه. ونشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الحالة في أفغانستان لتقييم الحالة العامة في بلدنا. ويسرني حضور الممثل الخاص للأمين العام، السفير ياماموتو. ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إننا نجتمع في وقت تمر فيه أفغانستان بمرحلة أخرى في اختبارها للتغلب على الشدائد. لقد حدث الكثير منذ مداولات المجلس بشأن أفغانستان في آذار/مارس (انظر S/PV.7896). وسأركز ملاحظاتي على بعض المسائل الأكثر إلحاحا بالنسبة للأمن والاستقرار في بلدي، فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي.

بعد قرابة أربعة عقود من الصراع المفروض، ومئات الآلاف من الضحايا وملايين المشردين – وأشدد ملايين المشردين – لا يزال بلدنا يواجه هجوما مستمرا تقريبا. وفي وقت سابق من هذا العام، بفضل التدابير الفعالة التي اتخذتها قواتنا الأمنية وضرباتها الوقائية، تأخر ما يسمى بالهجوم الربيعي لحركة طالبان عما كان متوقعا، وتلقت ضربات ثقيلة في مختلف أنحاء البلد. وفي إطار عجزهم عن مواجهة قواتنا مباشرة، لجأ المدبرون لانعدام الأمن في بلدنا إلى الهجمات الإرهابية الحضرية اليائسة على الأهداف السهلة والمحاولات الرامية إلى زرع الشقاق في صفوف شعبنا.

وفي الأشهر الأخيرة، شهدنا هجمات ذات طابع غير مسبوق عبر أفغانستان – في الشوارع وفي المستشفيات والمقابر والمساجد والبعثات الدبلوماسية والمؤسسات السياسية. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، تسببت الهجمات الإرهابية الرئيسية في المراكز الحضرية في خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات – أكثر من ٥٠٠ قتيل و ١ ١٠٠ مصاب في كابل ومزار الشريف وقندهار ولشكر كاه وخوست وهرات. ووقع أحدث هجوم وحشي الأسبوع الماضي حينما كان المصلون يؤدون صلاة العشاء في مسجد بكابل.

وإذ ندين جميع الهجمات على السواء، كانت المذبحة التي وقعت في هجوم ٣١ مايو/أيار غير مسبوقة في طابعها في تاريخ أفغانستان. كان تفجير شاحنة في قلب كابل بكل المقاييس جريمة ضد الإنسانية والقيم الإسلامية، إذ بث الرعب بدلا من السلام والتقوى خلال شهر رمضان المبارك. أزهقت أرواح أكثر من ١٥٠ من الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال وبعض الصحفيين الشباب. واختفى العديد دون أثر من تأثير الانفجار. وفي الواقع، هذا الصباح، كنت أشاهد برنامجا تليفزيونيا يبين أم شابة وأطفالها يتجولون في أنحاء المدينة في شوارع كابل بحثا عن زوجها وأبيهم – لا يدرون ماذا حدث له. واتشحت الدولة بالسواد وغرقت في أحزان عميقة. وأكد الهجوم الأمور الواضحة – وهي أن أعداء أفغانستان لا يعرفون حدودا في وحشيتهم لكسر إرادتنا ومنع ترسيخ السلام والاستقرار في مجتمعنا. وإلى جانب المأساة الإنسانية، خسر الاقتصاد المحلي الملايين من الدولارات وتكبدت عدة بعثات دبلوماسية أضرارا.

وأسفر الهجوم عن تزايد الإحباط الاجتماعي وموجة من الاحتجاجات الغاضبة المطالبة بالإصلاح الأمني، الذي خلف للأسف المزيد من القتلى والمصابين، بما في ذلك في الهجوم الإرهابي الثلاثي على جنازة أحد المتظاهرين القتلى. ونؤمن إيمانا راسخا بالحق الدستوري لأفراد شعبنا في الاحتجاج ونعلم أنه إن أغلق باب الحوار بين الحكومة والمحتجين، ستزيد أعمال العنف. لا يجب أن يتسبب أي عنصر من قوات الأمن الأفغانية، بدعم من دافعي الضرائب على الصعيدين الوطني والدولي، في ضرر لا لزوم له على الإطلاق للمدنيين. وفي ضوء الأحداث الأخيرة، تم إيقاف قائد حامية كابل ورئيس الشرطة عن العمل ويجري التحقيق في الحوادث. وما زلنا ملتزمين بطمأنة شعبنا بأن قواتنا الأمنية موجودة لحماية جميع الأفغان وفي خدمتهم. وباختصار، ما حدث صباح يوم الأربعاء المروع كان هجوما على شعبنا وديمقراطيتنا واقتصادنا وشراكتنا مع المجتمع الدولي.

وبينما لا تزال أفغانستان تنزف، شهدنا زيادة في الهجمات الإرهابية في المملكة المتحدة وفرنسا وتركيا والعراق وسورية ومالي وروسيا والسويد ومصر – لتثبت أن الإرهاب لا حدود له ولا يزال يهدد الأشخاص في كل مكان. ومن الأهمية بمكان أن يتحد العالم المتحضر، بمعناه الحديث، في تحد للإرهاب ولكفالة السلام والرخاء للأجيال الحالية والمقبلة. وسنقوم نحن الأفغان بذلك بروح من الوحدة الوطنية والعالمية، التي ستمكننا من التغلب على الأوقات الصعبة في حياة بلدنا.

وعكس اتجاه التيار ضد الإرهاب يرتهن بالقضاء على مراكز الدعم خارج حدودنا التي تنتج وتعزز وتمكن الإرهابيين الذين ينشطون في أفغانستان. وتنص بوضوح نتائج تحقيقات مشتركة صدرت مؤخرا أجرتها أفغانستان والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة على أن هجوم قندهار فالذي وقع في ١٠ كانون الثاني/يناير خطط في كويتا، بباكستان. وكذلك أكدت التحقيقات المبكرة الصلة بين تفجير الشاحنة في كابل في ٣١ أيار/مايو وشبكة حقاني، ومقرها في باكستان. وتجري حاليا تحقيقات شاملة أفغانية – ألمانية بشأن الهجوم. وسنصدر نتائج التحقيقات في الوقت المناسب.

أما التهديد الخارجي الآخر للسيادة الأفغانية هو عدد الانتهاكات عبر الحدود، التي زادت بشكل هائل – إلى نحو أربعة أضعاف – منذ بياني إلى المجلس في آذار/مارس. وهذه الانتهاكات، بدءا من إطلاق قذائف المدفعية وانتهاكات المجال الجوي وتشييد الحواجز العسكرية إلى حفر خنادق عميقة – كلها تؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة – التي إن تركت دون معالجة ستواصل بلا شك تقويض السلام والأمن في منطقتنا.

وفي المجلس، سمعنا من دولة مجاورة معروفة أن حكومتنا ”ينبغي ألا تصدر إلى الخارج مشاكلها الداخلية وتلقي باللوم على الآخرين لفشلها“. وهي نفس الدولة التي عززت بقوة على بذل كل ما في وسعها لإضعاف بلدنا وزعزعة استقراره

بينما تتهمنا بالضعف. وأود أن أذكر الجميع بأن الذين يرجعون التحديات الأمنية في أفغانستان والتحديات الأخرى إلى المسائل الداخلية فحسب يفعل ذلك لصرف التركيز والاهتمام عن سياستهم القديمة لنشر العنف والاضطراب في بلدنا.

في تعاملنا مع الحالة، ما برحنا ننتهج استراتيجية ثلاثية الأضلاع: أولا، تعزيز توافق الآراء العالمية لمكافحة الإرهاب مع التركيز على مشاركة باكستان في التعاون الحقيقي، وإنهاء الانتهاكات عبر الحدود وتيسير عملية السلام؛ ثانيا، تعزيز أمننا وقدراتنا الدفاعية؛ وثالثا، تحسين الإدارة الحكومية والوحدة الوطنية لتقديم الخدمات لشعبنا. ونظرا لطبيعة النزاع، فإن نجاح استراتيجيتنا يتوقف على العمل التعاوني والمستدام على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

على الرغم من العنف الهائل المفروض علينا طيلة أربعة عقود تقريبا، لا سيما في هذا العام، لا نزال ملتزمين التزاما راسخا بهدف الحفاظ على السلام. وفي ضوء ذلك، فإن مؤتمر عملية كابل الذي انعقد في ٦ حزيران/يونيه تصادف مع استئناف مبادرة هامة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وجمع المؤتمر بين البلدان الإقليمية والشركاء الدوليين الرئيسيين والمؤسسات الدولية ذات الصلة للتركيز على أمرين: الأول، حشد مستوى جديد من الالتزام دعما لخطتنا للسلام، والثاني، تحديد نهج موحد لإنهاء دورة الإرهاب والعنف في البلد.

نحن سعداء بنتائج ذلك المؤتمر الذي أعاد العمل بآليات التعاون من أجل تعزيز السلام والأمن. وبطبيعة الحال، فإن لباكستان دورا هاما في إنهاء التطرف العنيف وتعزيز السلام. ونأمل أن تغتنم الفرصة لصالح مواطنيها والاستقرار في المنطقة. لقد اجتمع الرئيس غني أحمد زاي مع رئيس الوزراء شريف على هامش مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون الذي انعقد مؤخرا في أستانا، واتفقا على عقد اجتماع للفريق العامل الثنائي في كابل في المستقبل القريب بشأن مواجهة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى مزيد من المناقشة في إطار مجموعة التنسيق الرباعية، بمشاركة الصين والولايات المتحدة.

على الرغم من صعوبة الحالة في البلد، تقف قوات الأمن لدينا متيقظة لحماية شعبنا وهياكلنا الأساسية، ومنع الإرهابيين من الاستيلاء على بعض المقاطعات وإقامة وجود لهم فيها. وقد استجابت بقوة على الرغم من مختلف القيود اللوجستية فيما يتعلق بالموارد والأسلحة الثقيلة والقدرات الجوية. وأود هنا أن أشيد بالتزام ومهنية أفراد الشرطة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل منع مفجر الشاحنة في ٣١ أيار/مايو ومنع مهاجمي المسجد في كابل الأسبوع الماضي من بلوغ الأهداف المقصودة والتسبب في إلحاق أكبر عدد من الإصابات. إن العدو يفعل أقصى ما لديه لشن ما يسمى بهجمات ”الأخضر على الأزرق“ (هجمات القوات الأفغانية على قوات الناتو) بغية تقويض البرامج الدولية للتدريب ودعم قوات الأمن لدينا. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى ممارسو الإرهاب في الحي، من خلال الاستهداف الانتقائي والتخصيص المتأني بإعلان المسؤولية الدقيقة عن. الهجمات الإرهابية، إلى خلق الشقاق والريبة بين السكان وقوات الأمن. لن نترك مجالا لأي متسللين محتملين من الأعداء لاختراق صفوف قواتنا الأمنية.

إن حكومة الوحدة الوطنية حاليا منخرطة في عملية حوار وطني من أجل تعزيز توافق الآراء بشأن المسائل ذات الصلة، ومعالجة المظالم السياسية. ونعتقد أنه لا يمكن للحكم الصالح أن يزدهر إلا في بيئة خالية من أي اعتبارات إثنية أو لغوية. وسنواصل زيادة التركيز على المهمة التي لدينا، أي العمل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، ومكافحة الفساد، وتقديم الإغاثة الإنسانية لشعبنا. من هنا، لا تزال أولويتنا الرئيسية تتمثل في زيادة فرص التنمية الاقتصادية، مع التركيز على التخفيف من وطأة الفقر وإيجاد فرص عمل. إن المشاريع الأخيرة مثل ممر الشحن الجوي بين أفغانستان والهند، وتدشين البنية الأساسية

للنقل العام في كابل، ومبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولارا من البنك الدولي لتمويل مختلف استثمارات قطاع التنمية، ما هي إلا بضعة أمثلة على ذلك.

يواجه العالم اليوم عدوا متحدا في رغبته الوحيدة في إلحاق الموت والدمار، وتفكيك مؤسسات الدولة والتسبب في الفوضى. وبالتالي، من الحتمي أن تتصرف الأمم المتحدة بحزم في اضطلاعها بولايتها، ألا وهي صون السلم والأمن. في الأسبوع الماضي، قام الأمين العام غوتيريس بزيارة إلى كابل للإعراب عن تضامنه مع شعب وحكومة أفغانستان ومؤازرته لهما. وهذه إشارة قوية على التزامه الشخصي بالسلام والأمن في بلدنا، ونعرب عن امتنانا العميق له. وفي سياق أوسع، أكدت زيارته مجددا أن الأمم المتحدة ستظل إلى جانبنا خلال السنوات المقبلة ونحن نواصل رحلتنا نحو الازدهار. ونرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونأمل أن تساعد أنشطته وولايته على تحقيق تغيير حقيقي وملموس في جهود مكافحة الإرهاب في أفغانستان وفي أماكن أخرى.

في العامين الماضيين، أكدنا مرارا وتكرارا الشواغل الرئيسية لأفغانستان: أولا، اتخاذ إجراءات ملموسة ضد الملاذات الآمنة الإقليمية والدعم اللوجستي للإرهابيين، وثانيا، الانتهاكات عبر الحدود التي أشرت إليها من قبل. وقدمنا إحاطات إعلامية كاملة عن المسألتين إلى الأمين العام ومجلس الأمن. إن المجلس لم يتخذ الإجراءات اللازمة والملائمة لمعالجة هاتين المسألتين الهامتين. وفي رأينا، أنها لو فعل ذلك في الماضي لكان الوضع مختلفا اليوم. ثمة مسألة معلقة أخرى تتطلب من المجلس أن يتصرف حيالها وهي الإنفاذ الصارم لأنظمة الجزاءات وتعزيزها. وعلاوة على ذلك، فإن طالبان التي تعذرت المصالحة معها ينبغي التسليم بأنها مجموعة إرهابية بعد إخفاقها في المشاركة بصورة مجدية في محادثات السلام. يجب على الأمم المتحدة أيضا وضع معايير محددة بوضوح لتعريف رعاية الدولة للإرهاب.

أغتنم هذه الفرصة لأشكر مجلس الأمن على البدء باستعراض الهياكل الأساسية لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ومواردها وأعمالها. ونرى من الضروري المبادرة بضمان زيادة الكفاءة والفعالية في دعم دور الأمم المتحدة في البلد. وخلال عملية الاستعراض، أبرزنا حتمية مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وتعديل دور المساعدة وفقا لمبادئ الملكية والقيادة الأفغانية، فضلا عن الاحتياجات ذات الأولوية في أفغانستان. ونشكر بحرارة وكيل الأمين العام يان كوبيش على قيادة عملية الاستعراض بطريقة مقتدرة للغاية، وفريق الأمم المتحدة في الميدان على إسهاماته في العملية.

في الختام، على الرغم من جميع التحديات، يتطلع أهلنا إلى المستقبل بثقة. فقد قدموا تضحيات هائلة حتى الآن. لذلك ليس الفشل خيارا. ومهما يكن من أمر، فإن دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، سيكون هاما للغاية لنجاحنا.

أود أن أكرر امتناننا للمجلس عن الدعم القوي لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان. إننا إذ نقف اليوم، عند مفترق طرق في جهودنا من أجل تحقيق الاستقرار، نتطلع إلى المجلس لمساعدتنا في التغلب على تحدياتنا الأمنية بمواجهة مصدر الصراع الدائر، وليس عن طريق التعامل مع العواقب. وفي هذا الصدد، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة استجابة المجلس على نحو مناسب للمهمة المطروحة. ونرجو أن يتم ذلك لكي يتمكن أبناء شعبنا من تحقيق تطلعاتهم الأساسية في العيش في سلام وأمن، من دون إرهاب وعنف وتدمير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية الواضحة والزاخرة بالمعلومات.

لقد استمعت بعناية شديدة إلى زميلنا السفير محمود سيكل وهو يشرح وجهة نظره بشأن الحالة في بلده.

أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تعازي اليابان الحارة لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٣١ أيار/مايو في كابل، وتعرب عن أسفها الشديد إزاء جميع أعمال العنف المرتكبة في ذلك البلد منذ مناقشتنا الأخيرة في آذار/مارس (انظر S/PV.7896).

وقد حرمت مثل هذه الهجمات الوحشية عددا لا يحصى من الأفغان من مستقبلهم، وتدل أيضا على شواغلنا إزاء تدهور الحالة الأمنية المشار إليها في آخر تقرير للأمين العام (S/2017/508). ويساورنا القلق الشديد إزاء عدم إمكانية منع ارتكاب هذه الجرائم المروعة في قلب العاصمة.

ولأجل تحسين الحالة الأمنية واصل المجتمع الدولي تقديم الدعم السياسي إلى حكومة أفغانستان، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والتدريب إلى القطاع الأمني الأفغاني. وللأسف، فلم يحدث سوى القليل من التغيير الملحوظ في الحالة الأمنية في أفغانستان.

والأكثر أهمية وإثارة للقلق العميق الانفراط الملحوظ لزمام حكومة الوحدة الوطنية. ويجب تفادي حدوث التوترات السياسية والعرقية داخل الحكومة تماما بالنظر إلى عظم التحديات التي تواجه أفغانستان. ويجب اتخاذ تدابير أكثر فعالية للتعاون مع القبائل، وهي غير ممثلة بما يكفي في الحكومة. ويجب على الحكومة أن تستأنف الوفاء بالتزاماتها المعلنة في عام ٢٠١٤ التي شددت على ضرورة التمثيل العادل للسكان مع إعطاء الاهتمام اللازم لشمول الجميع والأخذ في الاعتبار بالتركيبة السياسية والاجتماعية الفريدة لأفغانستان.

ومن بين الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها أيضا، إجراء الانتخابات البرلمانية لتي طال انتظارها، بالرغم من أنه كان يجب إجراؤها في عام ٢٠١٥. ونحن مدركون لأن بوسع الانتخابات أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الراهنة بل قد تؤدي إلى حدوث توترات جديدة قد يتمخض عنها المزيد من التجزئة، على النحو الملاحظ في تقرير الأمين العام. غير أن استمرار تأخيرها يسبب المشاكلة أيضا، ونحث الحكومة الأفغانية على إثبات التزامها بالإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وقد سرني أن أسمع اليوم من الممثل الخاص للأمين العام في هذه القاعة عن قرب الإعلان عنها من قبل الحكومة الأفغانية. وبوسع الحكومة أن تستفيد كثيرا من خبرة الأمم المتحدة المكثفة في مجال الدعم الانتخابي لكفالة سماع أصوات الناخبين الأفغان عبر الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، فضلا عن الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩.

وقد كان الهجوم الإرهابي الذي شُن في ٣١ أيار/مايو بمثابة تنبيه مأساوي لأفغانستان والمجتمع الدولي وحثهما على التسليم بضرورة تنشيط عملية السلام. وقد أتاح الاجتماع المتعلق بعملية كابل المعقود في ٦ حزيران/يونيه فرصة مواتية لأفغانستان لإبداء التزامها القوي بإحراز التقدم في عملية السلام بدعم من الشركاء الدوليين والإقليميين. وتشدد اليابان على أنه ليس كافيا أن تعرب الحكومة عن عزمها فحسب، بل يجب عليها أيضا تحقيق نتائج ملموسة للشعب الأفغاني. ويكتسي تقديم الدعم من الجهات الإقليمية والدولية المعنية أهمية بالغة أيضا. وعليه، نرحب بالمحادثات التي جرت في ١٠ حزيران/يونيه في أستانا بين أفغانستان وباكستان، حيث اتفق كلاهما على تنشيط مجموعة التنسيق الرباعية.

ويسر اليابان أن تنوه بالجهود الإيجابية المبذولة في مجال تشرد الأشخاص. وقد شهدنا تحسُّنا في حماية المدنيين فضلا عن التنسيق بين أفغانستان وباكستان وإيران ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد نوه المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في آخر جلسة غير رسمية مع أعضاء المجلس،

بتحسُّن الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لاستيعاب وإدماج اللاجئين العائدين من البلدان المجاورة، الذين شهدت أعدادهم زيادة هائلة. ونرحب بزيارة الأمين العام إلى مخيم المشردين داخليا في كابل في ١٤ حزيران/يونيه. وهي بمثابة إشارة مشجعة جدا لأولئك الذين خيّم عليهم اليأس في البلد. وتؤكد تلك الزيارة الدولية أهمية تقديم الدعم من قبل الأمم المتحدة لتطلعات الشعب الأفغاني إلى السلام والاستقرار.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، فإن من الأهمية بمكان تنفيذ القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) الذي كلف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بمهمة دعم شعب وحكومة أفغانستان في تحقيق السلام والاستقرار. وما زلنا أيضا بانتظار نتائج الاستعراض الاستراتيجي المقرر إجراؤه الشهر القادم بموجب القرار. ونتطلع إلى إسهامات الأمين العام المستجدة في الاستعراض عقب زيارته إلى كابل. وترى اليابان أنه ينبغي أن يكون الاستعراض موجِّها موضوعيا ومحايدا لأعضاء المجلس عند النظر في الخطوات المقبلة. ولدى تلقينا نتائج الاستعراض تعتزم اليابان – بوصفها بلدا رائدا في هذا الملف – العمل مع أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في مناقشة اليوم لتحديد دور بعثة الأمم المتحدة في التغلب على الظروف الصعبة التي نواجهها حاليا.

السيد بيتيموف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية الموضوعية والتزامه إزاء أفراد بعثة الأمم المتحدة الساعية إلى استعادة السلام والأمن في أفغانستان، فضلا عن إسهامها في تحقيق ذلك الهدف. ونشعر بالامتنان أيضا للممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. وإني لعلى معرفة وثيقة بالسيد سيكل: فهو رجل دولة سياسي ممتاز في كابل.

ويود وفد بلدي أن يتشاطر الاعتبارات الموضوعية التالية بشأن مسألة برنامج العمل المعروض علينا. فمنذ تقديم التقرير السابق (S/2017/189) حدثت عدة تغييرات أساسية في البلد على المستوى السياسي. وترحب كازاخستان بتكثيف الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتسوية الأزمة السياسية الداخلية وإرساء السلام في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والدليل على ذلك، بين أمور أخرى، عودة قلب الدين حكمتيار إلى كابل، والإفراج عن المحتجزين من الحزب الإسلامي، وعقد المؤتمر الدولي لعملية كابل المعنية بالسلام والتعاون الأمني في ظروف تتسم بالتعقيد في ٦ حزيران/يونيه، بالإضافة إلى عقد اجتماع مؤخرا بين الرئيس الأفغاني غني أحمدزاي ورئيس الوزراء الباكستاني شريف في أستانا في إطار مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون، ما يبعث الأمل في تحسين العلاقات الثنائية واتخاذ تدابير مشتركة جديدة لمكافحة الإرهاب.

ونرى أن المشاورات بشأن أفغانستان في عدة صيغ مسألة هامة وضرورية إن أردنا التغلب على الخلافات السياسية، وإن أردنا بذل جهود مشتركة لتيسير محادثات السلام. وعلى الرغم من رفض طالبان العلني الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة الأفغانية، فإنه يتعين علينا مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي، إذ ليس ثمة بديل آخر لها.

وقد كانت الحالة في أفغانستان موضع تركيز مؤتمر قمة منظمة شنغهاي التاريخي للتعاون المعقود في أستانا في يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه، الذي أصبحت فيه الهند وباكستان عضوين كاملي العضوية. ونرى أنه بفضل انضمام هاتين الدولتين إلى المنظمة، ستصبح مسألة معالجة المشاكل الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بأفغانستان، أكثر دينامية. غير أننا نلاحظ في الوقت نفسه تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان. ويعني شن سلسلة من الأعمال الإرهابية الخطيرة في البلد مؤخرا أنه يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يتخذ خطوات أكثر حسما لاستئصال هذه الآفة.

وعلى صعيد مكافحة الإرهاب، تعرب كازاخستان عن شعورها بالقلق العميق إزاء ظهور بعض الجماعات الإرهابية

المتطرفة في شمال أفغانستان. وتنوه في ذلك الصدد، إلى تزايد التهديدات لأمن دول آسيا الوسطى. وتؤدي الحالة في أفغانستان دورا استثنائيا في الحفاظ على الاستقرار والأمن للمنطقة بأسرها في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، تتشاطر كازاخستان تماما رؤية الأمين العام غوتيريش بشأن تعزيز الدبلوماسية الوقائية، وتعرب عن تأييدها لتلك الرؤية. وقبل بضعة أيام فحسب أثيرت هذه المسألة في المؤتمر الوزاري المعقود في ١٣ حزيران/يونيه في عشق أباد. وأثيرت أيضا أثناء زيارة الأمين العام إلى كابل في ١٥ حزيران/يونيه.

وعلى صعيد مكافحة المخدرات، نشعر بالقلق إزاء انتشار زراعة خشخاش الأفيون والزيادة في إنتاج المخدرات في أفغانستان. وحسب بعض التقديرات، بلغ مجموع إيرادات تجارة المخدرات في أفغانستان عام ٢٠١٦ حوالي ٤٠٠ مليون دولار. وفي رأينا، لا يمكن إلا للجهود المشتركة على الصعيدين الدولي والإقليمي أن تحقق نتائج إيجابية في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وهو مصدر لتمويل الإرهاب.

ومن مخلفات النزاع المسلح الجاري في أفغانستان تدهور الحالة الإنسانية، حيث يعاني السكان المدنيون، ولا سيما القطاعات الأكثر ضعفاً مثل النساء والأطفال والمسنين، ويموتون بينما يجري تدمير البنية التحتية لمنازلهم وزراعتهم. وندعو إلى اتخاذ خطوات شاملة لمساعدة أفغانستان على الجبهة الإنسانية.

وعلى الجبهة الاقتصادية، فاستمرار الحالة الحرجة للقطاع الاجتماعي – الاقتصادي في أفغانستان أمر مقلق جداً. وللأسف، فإن التدابير التي اتخذتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي ليست كافية. ووفقاً للخبراء، فإن السبب الرئيسي للركود الاقتصادي هو استمرار انعدام الأمن، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا التنمية. وفي هذا الصدد، ما برحت كازاخستان تؤمن بأن الأمن والتنمية مترابطان وينبغي تعزيزهما بشكل متواز. ومن هذا المنطلق، سنواصل مساعدة أفغانستان في التنمية. ومنذ عام ٢٠٠٨، تبرعت كازاخستان بحوالي ١٠٠ مليون دولار من المعونة، بما في ذلك التعليم المجاني لـ ١ ٠٠٠ من الطلاب الأفغان. وعلى نفقة حكومة كازاخستان، تمت إعادة رصف الطريق بين قندز وتخار وبناء مدرسة في دره صوف، بمقاطعة سمنكان، ويجري إتمام بناء مستشفى في محلّة ورس من مقاطعة باميان. وفي مقاطعة سمنكان، يجري بناء عدد من الجسور على نهر أيبك وتدعيم ضفافه.

وفي ضوء جميع المسائل التي ذكرتها، نود تقديم التوصيات التالية. على الجبهة السياسية، ينبغي مراجعة النهج الدولية الحالية إزاء أفغانستان، بما في ذلك موقف مجلس الأمن، بهدف تعزيز العلاقات الإقليمية مع جيران أفغانستان، لا سيما في آسيا الوسطى. وينبغي تحديد عدد محدود من المهام الحيوية ذات الأولوية العالية ووضع التركيز كلّه على حلها، دون إضاعة الطاقة والموارد على المسائل ذات الأولوية الأدنى. وينبغي أن يأخذ المجلس، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، المصالح الإقليمية في الاعتبار لدى وضع واعتماد خطة واضحة وتدريجية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، بالاشتراك مع حكومة الوحدة الوطنية، والتي ستحدد المهام ذات الأولوية العليا وتسلسل وتوقيت التعامل معها. وبدون ذلك، مع عدم التركيز سوى على خطاب حفظ السلام والمساعدة الإنسانية وما يأتي من المانحين لعملية تسوية النزاع، سيكون من الصعب للغاية تحقيق أهداف السلام والاستقرار في أفغانستان.

وينبغي تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بوصفها هيئة تستمد صلاحيتها من مجلس الأمن تحديداً وجهة فاعلة غير متحيزة، في عملية التسوية السياسية بين الأطراف الأفغانية. وينبغي أن تتعاون البعثة بشكل نشط مع حكومة الوحدة الوطنية لمصلحة الشعب الأفغاني وجميع أعضاء المجتمع المدني العاملين لمساعدة أفغانستان على تحقيق المصالحة الوطنية والنهوض بعملية السلام.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يجب تغيير التصورات عن أفغانستان بحيث ينظر إليها باعتبارها شريكاً هاماً وليس تهديداً.

وفي هذا الصدد، من الضروري مساعدة الاقتصاد الأفغاني على الاندماج مع بلدان وسط آسيا من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتجارة والاستثمار والنقل العابر. وفي ألماتي، التي تستضيف بالفعل ١٨ من مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية، ينبغي لنا إنشاء مركز إقليمي لتنسيق وتوجيه تنفيذ جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة وبناء القدرات الاقتصادية لمكافحة الإرهاب وتوجيه المساعدة الإنسانية الفعالة من حيث التكلفة من المنظمة إلى أفغانستان.

وعلى صعيد مكافحة المخدرات، علينا أن ندعم التدابير المنسقة التي تضطلع بها حكومة أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما، على النحو الموصى به في الاجتماع السادس للجنة التوجيهية للبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي نُظم في أستانا في نيسان/أبريل من جانب حكومة كازاخستان.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية والتفاني بشجاعة لكامل فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم الحوكمة والتنمية والمصالحة في أفغانستان.

وأود أن أبدأ بتقديم أحر التعازي إلى ضحايا أعمال العنف الأخيرة في كابل وإلى أسرهم. إن هذه الأحداث تذكرة محزنة بالخسائر غير المقبولة التي ما زال النزاع في أفغانستان يلحقها بشعبها. لقد سعى تفجير يوم ١٣ أيار/مايو إلى إحداث انقسام بين الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، فضلاً عن الشركاء الدوليين لأفغانستان. وفيما تسبب الجماعات المسلحة المعاناة للمدنيين الأبرياء، لن يلين عزمنا على الوقوف مع شعب وحكومة أفغانستان في السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع وتحقيق الاستقرار في البلد.

إن الولايات المتحدة تستعرض مشاركتها ووضعها الأمني في أفغانستان. ومن المناسب أن نستغرق الوقت للتأكد من أننا نمضي قدما بالتزامنا تجاه أفغانستان بأكثر الطرق الممكنة فعالية. وبينما يتواصل الاستعراض، لا شك في أن الولايات المتحدة لا تزال معنية تماماً بدعم الحكومة الأفغانية، دبلوماسياً وعسكرياً؛ ودعم تطوير قوات الأمن الأفغانية، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي؛ ومواصلة تقديم مساعدتها المدنية السخية؛ والقيام بدورها دبلوماسياً لتعزيز توافق الآراء الدولي والإقليمي؛ والعمل على النهوض بعملية سلام أفغانية.

وهذا يقودني إلى النقطة التي أود أن أثيرها عن العملية السياسية في أفغانستان. إن الاجتماع الأول لعملية كابل للسلام والتعاون الأمني، الذي عقدته الحكومة الأفغانية في ٦ حزيران/يونيه، أعاد تأكيد التزام أفغانستان وجيرانها في المنطقة والمجتمع الدولي بدعم عملية سياسية يقودها الأفغان ويملكون زمامها لتحقيق السلام في أفغانستان. وقد انضمت الولايات المتحدة إلى ٢٧ بلداً ومنظمة ممثلة في الاجتماع لتدعو الجماعات المسلحة والمتطرفة إلى إعلان وقف فوري لهجماتها ودخولها في محادثات سلام مع الحكومة الأفغانية. وفي هذا السياق، نشيد بالحكومة لاستمرار التزامها بعملية سلام شاملة يقودها الأفغان، على الرغم من تواصل الهجمات.

إن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام مع ”الحزب الإسلامي“ يعطينا الأمل في إحراز تقدم مماثل نحو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع مع حركة الطالبان. فهذه المحادثات ضرورية. لا يوجد حل عسكري يحقق السلام الدائم. إن الطريق إلى تسوية تفاوضية مفتوح، ويجب أن تختار الطالبان أن تسلكه. وفي الواقع، فإن السلام الدائم والاستقرار الحقيقي في أفغانستان لا يمكن أن

يتحقق إلا بالتزام البلدان المجاورة لأفغانستان وجيرانها المتاخمين بتلك الأهداف. ونرحب بالالتزامات المتعهد بها خلال اجتماعات عملية كابل وندعو جيران أفغانستان إلى وقف غير مشروط لدعم الجماعات المسلحة والمتطرفة العنيفة. هذه الالتزامات هامة الآن. إن الطالبان، إلى جانب شبكة حقاني والجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات المسلحة، تزيد من هجماتها، مما يسفر عن مقتل وإصابة الآلاف من الأفغان وتُؤخّر التقدم الذي تمس حاجة أفغانستان إليه. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية لا تزال قوية، فإن انخفاضاً حاداً في الاستثمارات المحلية والأجنبية قد أوقف النمو الذي يقوده القطاع الخاص، والذي تحتاج إليه أفغانستان لتوظيف شبابها والحد من الفقر ومنح الأمل للمجتمعات المحلية.

وفي سياق تلك التحديات وغيرها التي لا تزال أفغانستان تواجهها، نؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بوصفها شريكا أساسيا لأفغانستان والمجتمع الدولي. إن بعثة الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في دعم السلام والمصالحة، وتمكين المرأة، والدفاع عن حقوق الإنسان لجميع المواطنين الأفغان، وتنسيق المساعدات الإنسانية. ونتطلع إلى إنجاز الاستعراض الاستراتيجي الذي سيجريه الأمين العام في الشهر المقبل، ومناقشة سبل تعزيز فعالية البعثة وجدواها من حيث التكلفة، وكفاءاتها الأساسية.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الصريحة، ونرحب بتقرير الأمين العام الشامل (S/2017/508). كما نرحب بالزيارة التي قام بها الأمين العام إلى أفغانستان، والتي أظهرت تضامنه مع الشعب الأفغاني.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على مدى عقود لتثبيت الحالة الأمنية في أفغانستان، فإن الحالة اليوم لا تزال متقلبة، وهي ازدادت تدهورا منذ أن اجتمعنا آخر مرة (انظر S/PV.7896). والعنف المستمر يوقع خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين. فكل هجوم يستهدف مسجدا أو متجرا أو منزلا أو مستشفى أو مدرسة، وكل حياة تُفقد، يؤديان إلى تقويض قدرة الشعب الأفغاني على التخطيط لحياته ومستقبله مع الشعور بالأمل أو اليقين.

واسمحوا لي أن أكرر إدانة السويد للهجمات الإرهابية الأخيرة في كابل، وأن أتقدم بتعازينا القلبية إلى أسر المتضررين. ونحن ندعو إلى إنهاء هذا العنف الطائش، وإلى أن يخضع المسؤولون عنه للمساءلة.

ونشجع الحكومة الأفغانية على اتخاذ الخطوات اللازمة لنزع فتيل التوترات في أعقاب الهجمات. وكما سمعنا اليوم من الممثل الخاص، فإن تحقيق الوحدة أمر بالغ الأهمية إذا أريدَ لشعب أفغانستان أن يتصدى للعديد من التحديات المقبلة. ولا بد من تنحية الخلافات الداخلية جانبا بغية إحراز التقدم في برنامج الإصلاح وإنهاء الصراع.

وكما يقول الأمين العام في تقريره، ”يجب تحقيق السلام عن طريق المفاوضات، وليس في ساحة المعركة“ (S/2017/508، الفقرة ٥٨). ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نثني على الحكومة الأفغانية لعقد أول اجتماع لعملية كابل لتحقيق السلام والأمن والتعاون. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل في إطار العملية، وإلى التعاون الوثيق مع السلطات الأفغانية لكفالة مشاركة المرأة. فعملية السلام بدون المرأة ليست عملية للسلام. ولا تزال السويد ملتزمة التزاما تاما بدعم عملية السلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. كذلك نكرر نداءات الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحاجة إلى استئناف الحوار مع حركة طالبان من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

ونحن جميعا، ولا سيما بلدان المنطقة، لنا مصلحة في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. والمشاركة المستمرة والبناءة من جانب المنطقة ستكون بدورها مشاركة أساسية لجعل ذلك

حقيقة واقعة. والتوترات الإقليمية لا تزال تقوّض الاستقرار والنمو الاقتصادي لأمد بعيد في أفغانستان. وندعو جميع الأطراف إلى التصرف بصورة بناءة ومسؤولة والعمل معا على تحقيق السلام المستدام. وتعزيز الحوار بين أفغانستان وباكستان هو جزء هام من هذا اللغز المعقد.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دورا حاسما في دعم حكومة أفغانستان وشعبها في سعيهما إلى العمل على بناء مجتمع ديمقراطي ومزدهر وسلمي. بيد أن تحقيق هذا الهدف لا تزال دونه تحديات كبيرة. وإزاء ذلك، فإن وجود الأمم المتحدة في أفغانستان – في كابل، وكذلك في الأقاليم – على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والملاءمة من حيث الشكل ما زال حيويا لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. ونحن نرحب بالاستعراض الاستراتيجي الجاري وننتظر التقرير النهائي. وإذ تتطلع السويد إلى الأمام، فهي ترى الأولويات التالية لتوفير دعم الأمم المتحدة لأفغانستان.

أولا، هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل يتضمن التنمية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساعدة الإنسانية. فتوفير الدعم المناسب سيتطلب العمل المتسق والمنسّق جيدا من جانب الأمم المتحدة.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن يستمر وجود بعثة الأمم المتحدة ميدانيا بمستوياته الحالية، بغية الحفاظ على الاتصالات الهامة بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، وبناء القدرات المحلية، وكذلك تيسير وصول المساعدات الإنسانية.

ثالثا، هناك حاجة إلى تعزيز الولاية السياسية للممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك المسائل الإقليمية ذات الصلة بجهود السلام، مع توفير الموارد الكافية لتنفيذ هذه الولاية السياسية.

رابعا، نرى أن ثمة حاجة إلى تحسين التنسيق بين الجهات المانحة، مع استمرار التركيز الشديد على مسائل التنمية والحقوق الإنسانية وحقوق الإنسان.

خامسا، إن مشاركة المرأة وإدماجها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان يجب أن تكون في صميم أنشطة بعثة الأمم المتحدة.

أخيرا، لا يزال الأطفال يعانون بشكل غير متناسب من أعمال العنف. ونرحب بتعزيز التركيز على الأطفال والصراع المسلح. ويجب الآن ترجمة الكلمات إلى أفعال تتعلق بهذه الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، إن كفالة احترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ينبغي أن تكون دائما جزءا لا يتجزأ من بعثات الأمم المتحدة.

وإن بناء مجتمعات يسودها السلام وتشمل الجميع ليس أمرا سهلا. فهو يتطلب الصبر والشجاعة والعزم من جانب جميع الأطراف. ويجب علينا الآن أن نكفل عدم ضياع المكاسب التي تحققت في أفغانستان. والمطلوب هو تجديد الجهود من جانب القادة الأفغان والمجتمع الدولي بغية وضع البلد على طريق السلام. وما فتئت السويد تقدم المساعدة إلى أفغانستان لأكثر من ثلاثة عقود، ونحن ملتزمون بالوقوف مع الأفغان لأجل طويل.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد محمود سيكل، السفير الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

من المؤسف أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، تدهورت الحالة الأمنية في أفغانستان، مع تزايد الهجمات الإرهابية القاتلة. فهذه الهجمات، بما فيها التفجير الانتحاري في كابل بتاريخ ٣١ أيار/مايو، الذي أدى إلى وقوع ٩٠ قتيلا على الأقل وأكثر من ٥٠٠ جريح، غطت مرة أخرى أفغانستان بالدماء. ويكرر وفدي إدانته الشديدة لهذه الهجمات التي أودت مرة أخرى بحياة المئات من الأبرياء. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تعازيه للضحايا ولأسرهم.

وإن المظاهرات التي جرت في أعقاب تلك الهجمات، بدلا من تهدئة الحالة السياسية، لم تؤد سوى إلى تفاقم التوترات السياسية والعرقية على السواء. ومع ذلك، يسرنا أن أعلى سلطتين في البلد، هما الرئيس السيد أشرف غاني، والرئيس التنفيذي السيد عبد الله عبد الله، أجريا حوارا بنّاء يهدف إلى تحسين العلاقة بينهما.

وثمة حدث إيجابي آخر يود وفدي أن يرحب به هو مواصلة تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي تنظيم السيد قلب الدين حكمتيار، مثلما يشهد على ذلك عودة السيد حكمتيار إلى كابل في ٤ أيار/مايو. غير أننا نأسف لعدم إحراز تقدم ملموس في محادثات السلام بين الحكومة وحركة طالبان، الأمر الذي يساهم في ارتفاع مستوى العنف في جميع أنحاء البلد وهو ما نأسف له.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه البيئة، يسرنا أن نلاحظ أن الحكومة الأفغانية، فضلا عن شركائها، لا تزال مصممة على بذل الجهود من أجل عودة السلام والاستقرار إلى أفغانستان. لذلك، نعتقد أن رؤية تحقيق السلام التي أعربت عنها الحكومة الأفغانية في الوثيقة التي تؤكد الحاجة إلى عملية سلام شاملة لإنهاء الصراع، وتعيين رئيس للمجلس الأعلى للسلام، هما خطوتان في الاتجاه الصحيح.

ولا تزال جهود القوات الدولية لدعم نظيرتها الأفغانية عاملا حاسما في مكافحة الجماعات الإرهابية، ولا سيما حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، وإلى جانب جهود الحكومتين الأفغانية والباكستانية لتحسين العلاقات، يمكننا أيضا تسليط الضوء على أن بلدان المنطقة لا تدخر جهدا لاستعادة السلام في أفغانستان. وبناء على ذلك، ظلت الحالة في ذلك البلد لحسن الحظ الشاغل الرئيسي خلال اجتماعات هامة عُقدت في أستانا، وكذلك أثناء مؤتمر عملية كابل بشأن السلام والتعاون الأمني المعقود في ٦ حزيران/يونيه.

ومن جانبها، تواصل بعثة الأمم المتحدة، التي أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بها، دعمها النشط لمبادرات السلام المحلية في عدد من الولايات كما تعمل، علاوة على ذلك، بعدة سبل لدعم الحكومة والشعب في أفغانستان.

ويسرني أن أشير إلى أنه، في ٦ حزيران/يونيه، دعمت البعثة عقد مؤتمر عن دور المرأة في عملية السلام – وهو أمر نعتبره هاما – في ولاية هرات والذي دعا المشاركون فيه بقوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ خطة العمل الوطنية لأفغانستان بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لا تزال حالة حقوق الإنسان وكذلك الحالة الإنسانية مصدر قلق بسبب استمرار انعدام الأمن الذي ترتب عليه، كما نعلم، زيادة في عدد الإصابات بين المدنيين، بما في ذلك، للأسف، الكثير من النساء والأطفال.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بالتزام وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، فضلا عن مساهمتها الحاسمة في تلبية احتياجات السكان – وهي جهود يحفزها التضامن الذي لا تزال أفغانستان في حاجة ماسة إليه في ظل حالة اقتصادية صعبة تتسم بضعف النمو ومستوى مؤسف من الإنتاجية.

باسم الوفد السنغالي، أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على تشجيع السنغال للحكومة الأفغانية فضلا عن دعمها الكامل للممثل الخاص وفريق بعثة الأمم المتحدة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، على تحليله الشامل للحالة في أفغانستان. وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأفغانستان، السيد محمود سيكل. ونتفق مع التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/508) عن الحالة في أفغانستان. وندعم الجهود

الشخصية التي يبذلها الأمين العام غوتيريش فيما يتعلق بكفالة تحقيق تسوية مستدامة في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نؤكد على البيان العميق وبعيد المدى الذي أدلى به ممثل كازاخستان.

تحتاج أفغانستان إلى أن تصبح مشاركا نشطا في العمليات الإقليمية والتكاملية مستقبلا. لقد كانت أفغانستان دائما صديقة لروسيا وستظل كذلك. وفي ذلك الصدد، فإن سلسلة الهجمات الإرهابية التي اجتاحت البلد مؤخرا كانت وطأتها شديدة علينا. ونتقدم بخالص التعازي إلى حكومة وشعب أفغانستان في ضحايا تلك الجرائم المروعة. ونعرب عن تضامننا مع أعضاء السلك الدبلوماسي الذين عانوا من تلك الهجمات. ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد التوتر السياسي والعسكري الداخلي في البلد. ويبدو أن أفغانستان غير قادرة على كسر حلقة العنف المفرغة، ولا تزال الحالة تزداد سوءا، مع انخفاض مستويات النمو الاقتصادي وزيادة التهديد الإرهابي. وتمثل هذه السلسلة من المشاكل عبئا كبيرا بالنسبة للشعب الأفغاني، بمن في ذلك قواته المسلحة المتفانية.

وفي ذلك الصدد، فإن الأمر الذي يكتسي أهمية متزايدة بالنسبة لاستقرار الحالة في أفغانستان هو مهمة تحقيق المصالحة الوطنية. وندعم الجهود التي تبذلها كابل أيضا في ذلك الصدد. وننطلق من فرضية أن العملية يجب أن يتولى الأفغان أنفسهم زمامها وتنفيذها. ونحن مستعدون لتقديم المساعدة في تعزيز هذا الأمر، بما في ذلك من خلال التعامل بمرونة مع المسائل التي تتعلق باحتمال تخفيف نظام الجزاءات الذي تفرضه لجان مجلس الأمن ذات الصلة. وفي نفس الوقت، نلاحظ انخفاض فعالية العديد من الآليات الدولية لدعم المصالحة الوطنية في أفغانستان، والتي يبدو أنها تنطوي على الكثير جدا من الجهات الفاعلة. ومن ناحية أخرى، يتضح عدم مراعاة الصيغ الضيقة لمصالح العديد من بلدان المنطقة، الأمر الذي يؤثر سلبا أيضا على نتائج أعمالها.

وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن بدء محادثات موسكو بشأن أفغانستان في بداية العام بمثل طريقة شاملة للجميع وواعدة تماما لإقامة حوار مباشر وبناء بشأن المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية. ونحن في حيرة إزاء رفض بعض الدول المشاركة في تلك المحادثات دون سبب محدد. وبالنظر إلى أن الهند وباكستان أصبحتا عضوين كاملي العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون وأن أفغانستان وإيران طلبتا الحصول على العضوية، فإن آفاق المصالحة الوطنية ستزداد بالتأكيد.

ويجب أن ندرك أن المهام الرئيسية التي واجهت الوجود العسكري الدولي في البلد على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية لم تُنجز بعد. وفي كثير من الحالات، تفاقمت الحالة في الواقع. ونحن لا نبحث عن اتهام أي جهة لأن ذلك ليس أسلوبنا السياسي. وأود أن أوضح للجميع أن ذلك ليس هدفنا. إن مهمة التوصل إلى تسوية في أفغانستان تتطلب توطيد الجهود الدولية والإقليمية. وجهودنا الجماعية المشتركة وحدها ستتيح لنا حل سلسلة المشاكل المعقدة والدفع بالبلد نحو التنمية المستقرة في أجواء من التعاون وحسن الجوار. وهذا هو السبيل الوحيد كي تحقق جهود مكافحة الإرهاب الفوائد اللازمة. وفي ذلك الصدد، نؤيد الترتيبات التي تم التوصل إليها بين الرئيس الأفغاني أحمدزاي ورئيس الوزراء الباكستاني شريف في اجتماع أستانا.

ولكن بدلا من إحراز تقدم بشأن خطة توحيد، يبدو أن بعض شركائنا يلجأون إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة ولغة خطابية، بما في ذلك ضد روسيا. وأود أن أشير إلى أنه قبل سنوات طوال كانت روسيا من أوائل البلدان التي وجهت انتباه المجتمع الدولي والأفغان إلى الارتفاع الحاد في أنشطة الإرهابيين في الجزء الشمالي من البلد. وأسهم بلدنا إسهاما كبيرا في جهود مكافحة الإرهاب في أفغانستان، بما في ذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونشير إلى عبور الشحنات العسكرية وتوفير الطائرات العمودية وتدريب

القوات الأفغانية. ونشعر ببالغ القلق إزاء تزايد قدرات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أفغانستان. ويجري ملء صفوف ذلك التنظيم. وتتزايد إمكاناته المدمرة. إن المشكلة خطيرة ويجب عدم تجاهلها أو التغاضي عنها.

وقد تلقينا تقارير عن رحلات لطائرات مجهولة الهوية، جرى رصد تقديمها المساعدة إلى المقاتلين الأفغان. وحجم ونطاق تلك الرحلات في ازدياد. وهي تصل بالفعل إلى ولايات سربل وفراه وقندهار وهرات وننكرهار.

وكثيرا ما تنتهي تلك الرحلات حالما تنشر السلطات الأفغانية المعلومات ذات الصلة. علينا إبقاء الحالة قيد الاستعراض الدقيق، وعلينا تشديد الخناق على هذا النوع من الأنشطة السرية. ونحن نرى أن مطالبة أعضاء البرلمان الأفغاني بتوضيح الحالة تقوم على أسس جيدة، ونتوقع من بعثة الأمم المتحدة أن تقدم تقريرا شاملا عن تلك الأحداث.

إن المخدرات تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في أفغانستان ولجيرانها، وكذلك لأصدقائنا وحلفائنا في وسط آسيا. ونشعر بالقلق إزاء البيانات التي تظهر زيادة إنتاج المخدرات وزراعة الخشخاش مرة أخرى. إن الزيادة في الإيرادات المتأتية من الاتجار بالمخدرات تحفز حتما النشاط الإرهابي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مضاعفة الجهود الدولية المبذولة في مكافحة الاتجار بالمخدرات الأفغانية. ونرى إمكانات كبيرة لتعزيز التعاون بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في مكافحة المخدرات. ونكرر مرة أخرى أنه لا يمكن حل المشاكل المعقدة في أفغانستان إلا على أساس التعاون الواسع والصادق على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومهمة مواءمة نهج الجهات الفاعلة الخارجية تصبح أكثر إلحاحا. والتصدي لتلك المهمة بهدف تحقيق المصالحة الوطنية المستدامة في أفغانستان هو تحديدا الغرض من مفاوضات موسكو.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أريد مشاركة الآخرين الترحيب بالممثل الخاص ياماموتو في مجلس الأمن. في البداية، أود أن أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة الكامل له وللعمل الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

للأسف، كما أوضح السفير الأفغاني هذه أوقات عصيبة تمر بها أفغانستان. إن المشهد المروع لشاحنة مفخخة قبل ثلاثة أسابيع في كابل تذكير صارخ لنا بالخطر الذي يواجهه الأفغان العاديون في حياتهم اليومية السلمية. إنه تهديد نقرأ عنه ونشاهده على شريط الأخبار أو نسمع عنه في القاعة، ولكن قرب الهجوم من السفارة البريطانية وغيرها من البعثات الدبلوماسية في كابل أكد لنا حقا وحشية الذين يسعون إلى ترويع أفغانستان. وللأسف، مرة أخرى، إن الذين تحملوا الخسائر الفادحة جراء ذلك الهجوم هم الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الأفغان.

إن المملكة المتحدة في مواجهة تيار العنف المروع هذا، تعرب عن تضامنها مع شعب وحكومة أفغانستان والقوات المسلحة الأفغانية. ونقف وقفة تضامن معها، لأننا نعرف ما يعنيه تحمل الرعب في شوارعنا، ونعرف ما يعنيه التصدي لمن يسعون إلى بث الفرقة بيننا. سواء حدث ذلك في شوارع كابل، أو مانشستر أو لندن، يجب أن تكون رسالتنا واضحة وثابتة: لقد طفح الكيل.

لا بد من وضع حد لتلك الهجمات. ولا بد لجميع الذين يقدمون الدعم لمرتكبي تلك الأعمال الفظيعة أن يوقفوا ذلك. وبالنسبة لأفغانستان، ذلك يعني أن تعمل المنطقة معا على تهيئة الظروف المناسبة من أجل مستقبل أكثر استقرارا لأفغانستان. ويعني مواصلة تحديد أولويات عملية السلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، عملية تفضي إلى تسوية سياسية تنهي العنف. ويعني الاعتراف بالنجاحات التي حققتها الحكومة الأفغانية في هذه الظروف الصعبة. ويعني أن الأفغان يعملون معا لحماية تلك المكاسب في مواجهة هذه التحديات الهائلة.

أن الأمر يقتضي من أفغانستان أن تكون متحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. وينبغي النظر إلى المستقبل من منظور

أمل، لا من منظور خوف. ولا بد لأبناء الشعب الأفغاني من أن يشعروا بأن لهم مصلحة في ذلك المستقبل. ونعتقد أن إجراء الانتخابات البرلمانية وفقا لجدول زمني واقعي وموثوق به سيمثل خطوة هامة نحو إقامة تلك المصلحة، وتهيئة الإدماج السياسي الواسع. وتحديد موعد لذلك من الأخبار الطيبة، وينبغي أن يكون ذلك حافزا على الإصلاحات اللازمة التي سيُضْطلع بها، وهي عمليات ينبغي تفعيلها بسرعة لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

نرحب بعمل الرئيس غني لإعادة تشكيل وتنشيط الجهود التي تبذلها حكومته في سعيها إلى إحلال السلام. كما تذكرنا الأحداث المأساوية التي وقعت في كابل، فقد حان الوقت الآن للعمل من أجل تنفيذ الهياكل والعمليات التي ستؤدي إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الصعبة لكنها ضرورية. إن الأفغان من جميع أنحاء البلد، والمجموعات الإثنية والشرائح الاجتماعية والاقتصادية لهم مصلحة في هذه العملية، وينبغي تبنيها وشمولها في السعي إلى تحقيق توافق وطني في الآراء بشأن السلام. ونشجع على إجراء حوار مجدٍ مع جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والفتيات.

إزاء هذا كله، تعتقد المملكة المتحدة أن للأمم المتحدة دورا حاسما، سواء عن طريق المساعدة في كفالة حماية حقوق الشعب الأفغاني والحفاظ عليها أو دعم عملية كابل وعملها الحيوي في بناء توافق آراء إقليمي بشأن السلام.

أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على دوره في تيسير البدء بعملية كابل في وقت سابق من هذا الشهر. كانت تلك الخطوة الأولى في رحلة طويلة سيتعين فيها التشديد على المسارين الأمني والسياسي، مما سيتطلب طاقة والتزاما من جانبنا جميعا، بما في ذلك من الأمم المتحدة. ولذلك، نتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. إن البعثة في صميم عمل المجتمع الدولي بشأن أفغانستان. من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تكون البعثة مجهزة بشكل ملائم وأن يجري تمكينها لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير على المسائل التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان، سواء من حيث جهودها لدعم الحكومة في السعي إلى إحلال السلام أو عملها لدعم حقوق الإنسان للشعب الأفغاني.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد جلسة اليوم المفتوحة بشأن أفغانستان. أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

إن السلام والاستقرار في أفغانستان يؤثران على المصالح الأساسية للشعب الأفغاني، وكذلك على الأمن الإقليمي والاستقرار والتنمية والازدهار. وتشيد الصين بجهود الحكومة الأفغانية في تعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية، وتقدر المساعدة البناءة المقدمة من جيران أفغانستان والبلدان المعنية في المنطقة.

إن أفغانستان تواجه تحديات صعبة في القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية. وفي الآونة الأخيرة، تدهورت الحالة الأمنية في أفغانستان، بالاقتران مع تواتر الصراعات المسلحة والحوادث الإرهابية مما أدى إلى حدوث إصابات في صفوف المدنيين استحوذت على اهتمام جميع الأطراف. ولا بد للمجتمع الدولي من تكثيف الجهود في اتخاذ تدابير شاملة لتعزيز عملية السلام والمصالحة في أفغانستان من أجل مساعدة البلد على التغلب على الصعوبات التي يمر بها واجتياز هذه الفترة العصيبة.

أولا، ينبغي أن تُعطى أولوية فورية لاستعادة الأمن والاستقرار في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة الجهود الرامية إلى بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية لتحسين قدرات الدفاع عن النفس بغية التصدي بفعالية للمخاطر التي يشكلها الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بمعيار موحد في تعزيز التنسيق والتعاون

لمكافحة القوى الإرهابية في أفغانستان، وتخفيض إمدادات الأموال والأسلحة إلى المنظمات الإرهابية، ومنع تدفق وعودة المقاتلين الإرهابيين، وكبح انتشار إيديولوجية الإرهاب والقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب.

ثانيا، إن تعزيز عملية المصالحة الوطنية يشكل أساسا هاما للسلام والاستقرار في البلد في الأجل الطويل. ينبغي للأطراف في أفغانستان أن تُبقي في الأذهان مستقبل البلد ومصالح شعبها من خلال المشاركة بنشاط في عملية المصالحة، وحل الخلافات والنزاعات، واستعادة الثقة عن طريق الحوار بهدف إيجاد حل مقبول للجميع.

وينبغي تنفيذ اتفاق السلام المبرم بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي (قلب الدين)، والذي سيكون بمثابة نموذج لمواصلة تعزيز المصالحة الوطنية في البلد.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لعملية مصالحة شاملة يقودها ويملكها الأفغان، ونشجع الأطراف المعنية في أفغانستان على بدء محادثات السلام في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، تعزيز قدرات الحوكمة هي ضمانة هامة للسلام والتعمير في البلد. وينبغي للشعب الأفغاني نفسه أن يعالج الشؤون الأفغانية في نهاية المطاف. ويتعين على جميع الفصائل السياسية في أفغانستان أن تعزز الوحدة، وتسوي الخلافات عن طريق الحوار والمشاورات وتتوصل إلى توافق في الآراء بغية بناء قدرات حوكمة قوية وفعالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم حق الشعب الأفغاني في أن يختار باستقلالية نظامه السياسي والطريق إلى التنمية. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والاحتياجات الخاصة لأفغانستان، ينبغي تقديم المساعدة محددة المستهدفين لمد يد العون للحكومة الأفغانية في تحسين قدرات الحوكمة.

رابعا، إن تكامل التنمية الإقليمية هو حل عملي للسلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بنشاط بتقديم المساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. تتمتع أفغانستان بمزايا الموارد والموقع الجغرافي، الأمر الذي يجعل آفاق التعاون الإقليمي كبيرة. وكما ينص القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) وقرارات الجمعية العامة، ينبغي للأطراف أن تلتزم بإنشاء مجتمع ذي مصير مشترك بروح من التعاون وحيث يكون الجميع رابحا، وبتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان والتعاون الإقليمي من خلال مبادرة الحزام والطريق. ونأمل أن تشجع الأطراف على مواءمة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية مع مبادرة الحزام والطريق، وتحسين الصلات بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى والبلدان المجاورة الأخرى، وتقديم الضمانات الأمنية من أجل تنفيذ المشاريع ذات الصلة بغية مساعدة أفغانستان على تحقيق التنمية الإقليمية والاستفادة من فرص التنمية المشتركة.

وتشيد الصين بجهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، في أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بدور نشط في مساعدة أفغانستان على استعادة الاستقرار، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتحسين قدراتها في مجال الحوكمة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستواصل الصين دعمها لعمل بعثة الأمم المتحدة. وتأمل الصين أن يساعد الاستعراض الاستراتيجي الجاري لبعثة الأمم المتحدة على زيادة تركيزها على السلام والمصالحة والتنمية، وتعزيز قدراتها في مجال تنسيق الدعم الدولي، مواصلة ترشيد تخصيص الموارد وتحسين العملية الإدارية وتعزيز قدرتها على التعامل مع الحالات المعقدة.

لقد ظلت الصين دائما جارا صديقا لأفغانستان وتحترم سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. وما برحنا نعزز عملية السلام والمصالحة في أفغانستان من خلال مجموعة التنسيق الرباعية – المؤلفة من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة. ونؤيد جهود أفغانستان الرامية إلى القضاء على تهديدات الإرهاب والتطرف والجريمة المتصلة بالمخدرات،

بغية تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أقرب وقت ممكن. وستواصل الصين دعم أفغانستان في تكثيف بناء القدرات في قطاع الأمن، ونؤيد قيام منظمة شنغهاي للتعاون بدور نشط في مساعدة أفغانستان على مكافحة الإرهاب. وتدعم الصين إدماج أفغانستان في التعاون الإقليمي، وهي تعمل بنشاط على تعزيز مواءمة مبادرة الحزام والطريق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي إمن أجل بذل جهود دؤوبة ترمي إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان في أقرب وقت ممكن.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للسيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أحدث تقارير الأمين العام (S/2017/508) عن الحالة العامة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره، الذي يسلط الضوء على التحديات السياسية والأمنية الرئيسية التي تواجه أفغانستان. إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ياماموتو لم تكن شاملة فحسب، بل كانت صريحة جدا وثاقبة.

أودّ أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر زميلنا الممثل الدائم لأفغانستان على إحاطته الإعلامية. لقد كانت إحاطة إعلامية مفيدة جدا.

كما نرحب أيضا بالزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام إلى البلد للإعراب عن تضامنه مع شعب وحكومة أفغانستان في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة. وندين تلك الهجمات بأقوى العبارات الممكنة، ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع شعب أفغانستان وحكومتها. إن التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية، بجميع أنواعها، تمثل في الواقع شاغلا أمنيا خطيرا ليس للبلد فحسب، لكن أيضا للمنطقة ككل. أننا نتفق تماما مع تعليقات الأمين العام في تقريره لصالح الجهود الدولية المتضافرة في مجال مكافحة الإرهاب.

ولا يمكن ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان على المدى الطويل إلا من خلال عملية سياسية شاملة وجامعة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. وفي هذا الصدد، نلاحظ أنه قد تم إحراز بعض التقدم. بيد أننا نفهم أن محادثات السلام بين الحكومة وحركة الطالبان لم تحرز أي تقدم ولا يبدو المسار على تلك الجبهة واعدا. ونتفق مع الأمين العام على أن وجود بيئة إقليمية تفضي إلى عملية سلام تقودها أفغانستان، هي أمر ضروري بالفعل. وهذا هو السياق الذي نرحب فيه بمبادرة الحكومة الأفغانية بعقد مؤتمر عملية كابل المعني بالتعاون في مجال السلام والأمن، الذي عقد هذا الشهر بالرغم من الحالة الأمنية الصعبة. إن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتعزيز السلام والمصالحة والحوار دعما للتنمية في أفغانستان، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد وقيادة الحكومة الأفغانية للعملية وإمساكها بزمامها، لا تزال هامة جداً. كما يتسم دور بلدان المنطقة بأهمية بالغة في تهيئة الظروف اللازمة من أجل مكافحة الإرهاب والنهوض بجهود السلام. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع المعقود مؤخرا بين رئيس أفغانستان ورئيس وزراء باكستان لتحسين العلاقات الثنائية بين بلديهما جدير بالملاحظة، وينبغي متابعته بمزيد من النشاط، ولا سيما في ضوء حقيقة أن الثقة المتبادلة دائما حاسمة وغيابها ضارٌ.

ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية في دفع برنامج الإصلاح، ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة. كما نفهم من تقرير الأمين العام أنه تم إحراز تقدم نحو إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية. ومع ذلك فإننا نؤكد على مدى أهمية كفالة وجود قدر من الاتساق ووحدة الهدف في القيادة العليا للبلد – وهذا صحيح في أي حكومة.

تواجه أفغانستان تحديات هائلة في المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وبدون استمرار النمو الاقتصادي

الشامل والتنمية المستدامة، لا يمكن تحقيق السلام والأمن. ولهذا السبب، هناك حاجة إلى دعم الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة والرامية إلى إيراد أولوياتها الإنمائية بالتفصيل في ١٠ برامج وطنية ذات أولوية لفائدة ١٠ قطاعات، على النحو المتوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. ويحدونا الأمل في أن يتم الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر بروكسل المعقود في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولكن مرة أخرى، لكي ينجح كل ذلك، سيتعين تأمين السلم والأمن في البلد وتحقيق الثقة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن التأييد والتضامن مع الحكومة الأفغانية في مهمتها الصعبة المتمثلة في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلد بهدف تعزيز السلام والمصالحة والتنمية. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لبعثة الأمم المتحدة على دورها المتواصل في دعم تلك المساعي وجهودها للاضطلاع بولايتها في ظل ظروف صعبة للغاية.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأودّ أن أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، على حضوره هنا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية والتزامه بالعمل.

وينضم بلدي إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في إدانته الشديدة للهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في كابل وأنحاء أخرى من البلد. ونقدّم تعازينا للضحايا وأسرهم ونعرب عن تضامننا الكامل مع أفغانستان شعباً وحكومةً. وهذه الأعمال الشنيعة تعزز تصميمنا على دعم مؤسسات أفغانستان في الحرب ضد الإرهاب والتطرف العنيف، اللذين لا يزالان يشكلان تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار. ولهذا السبب نرحب، شأننا شأن الآخرين، بزيارة الأمين العام إلى كابل في الأسبوع الماضي، لأنها أرسلت إشارة هامة إلى المجتمع الدولي ككل.

ونرحب بالنتيجة الناجحة للاجتماع الأول لعملية كابل للسلام والتعاون الأمني. وباتخاذ هذه المبادرة، أبدى شركاؤنا الأفغان استعدادهم لمواصلة عملية السلام والمصالحة بنشاط متجدد. ونثني على القيادة الأفغانية بشأن هذه المسائل، مما يعزز المبدأ القائل بأن العملية ينبغي أن تكون بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. وتسعى إيطاليا، من خلال مشاركتها في عملية كابل، إلى الإعراب عن دعمها الكامل لهذه المبادرة. ونعتقد أنها نقطة بداية، وليست نقطة نهاية، ونأمل أيضاً أن يوفر الدعم الدولي الواسع أساساً متيناً للنتائج الإيجابية في هذا المجال.

تؤكد عملية كابل أيضاً أهمية التعاون فيما بين أصحاب المصلحة الإقليميين. إن ظاهرة الإرهابيين والمتطرفين العنيفين في أفغانستان، في بعدها الوطني وخارجه على حد سواء، لا يمكن معالجتها بفعالية دون التعاون الوثيق ووحدة الهدف بين البلدان المتجاورة في المنطقة. إن الإرهاب والعنف التطرف تشكّل تهديداً ملموساً لاستقرار تلك البلدان أيضاً. وهناك تقارب واضح في المصالح. بيد أنه لا بد من اعتماد التدابير الملموسة لتوسيع التعاون، لا سيما على الصعيد الإقليمي. وتؤيد إيطاليا جميع المبادرات الموجهة نحو ذلك الهدف.

و الحاجة إلى عملية مصالحة موثوقة وذات قاعدة عريضة تشدد على أن السلام في أفغانستان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوسائل السياسية. فلا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، كما يذكّرنا جميعاً آخر تقرير لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن حماية المدنيين، الذي يبين كيفية تعرّض الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال، للخطر بصورة متزايدة. إن التركيز على توافق شامل في الآراء وذي قاعدة عريضة كأساس لنجاح عملية المصالحة هو أمر أساسي، ونرحب بقرار الحكومة الأفغانية جعله محور استراتيجيتها.

وفي هذا السياق، سيكون من الضروري كفالة الإدماج والمشاركة النشطة للمرأة، ونجدد أملنا في أن يجد التزام الحكومة

الأفغانية والمجلس الأعلى للسلام في هذا المجال التطبيق الملموس، على سبيل المثال، من خلال التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لأفغانستان بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. يزداد هذا الهدف أهمية في إطار ضمان مواصلة البناء على التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة في أفغانستان على مدى السنوات الـ ١٦ المنصرمة.

ويذكرنا استمرار الأعمال العنيفة من جانب الجماعات المتمردة العدائية بالأهمية الأساسية لتعزيز مؤسسات أفغانستان، وبخاصة تلك المكلفة بمهمة ضمان الأمن والدفاع عن البلد وشعبه. يؤيد بلدي الحكومة الأفغانية ويشجعها على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى تحسين قدرة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ولكي يتحقق النجاح، تتطلب هذه الجهود أيضاً كفاحاً حازماً ضد جميع أشكال الفساد، الأمر الذي ستواصل إيطاليا دعمه من خلال التدريب والأنشطة الاستشارية في إطار عملية الدعم الوطيد، وهي البعثة بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي.

ولا تزال التحديات التي تواجهها أفغانستان بالغة التعقيد، ولا يمكن للمرء أن يتصور ميثاقاً ناجحاً لمستقبل البلد في غياب الوحدة والتماسك الداخلي داخل الحكومة وجميع المؤسسات الأفغانية، والتي نجدد لها دعوتنا باعتماد نهج بنّاء وشامل يرمي إلى حل المنازعات المعلقة، التي لا تتفق مع احتياجات البلد العاجلة. وهو أيضاً شرط أساسي لتنفيذ الإصلاحات الأخرى التي لا غنى عنها، على النحو المتفق عليه مع المجتمع الدولي، وهي ضرورية لتوطيد المؤسسات الأفغانية وتوليد النمو الذاتي بغية تلبية الاحتياجات والتوقعات المشروعة للشعب الأفغاني. وفي هذا السياق، نأمل قريباً إنجاز خطة الإصلاح الانتخابي التي طال انتظارها، مما يسمح للمؤسسات المعنية بتحديد جدول زمني انتخابي وكفالة عملية شاملة وشفافة وذات مصداقية.

وأود أن أختتم بياني بتجديد تقديرنا للعمل الحاسم الذي تنفذه بعثة الأمم المتحدة في كثير من المجالات وفي ظل ظروف صعبة للغاية. وتتطلع إيطاليا إلى مشاركة المجلس نتائج الاستعراض الاستراتيجي التي أذن بها القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) في آذار/مارس الماضي، بغية زيادة تعزيز البعثة وتعزيز فعاليتها بوجه عام.

السيد أبو العطا (مصر): أتقدّم بجزيل الشكر للسيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على جهوده خلال توليه مهام ولايته، وكذلك على إحاطته المفصّلة والمفيدة للمجلس.

كما أودّ الإشادة بدور الأمم المتحدة في أفغانستان، حيث جاءت زيارة الأمين العام إلى كابل في توقيت مناسب وحيوي من أجل تسليط الضوء على مستقبل أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى بأسرها، وتذكرة للمجتمع الدولي بالتزاماته ومسؤولياته تجاه هذه المنطقة الحيوية ومستقبلها.

إن الأوضاع الأمنية بشتى أنحاء أفغانستان في تدهور مستمر، خاصة مع إعلان حركة طالبان في نيسان/أبريل الماضي بدء عملياتها الموسمية المعروفة باسم ”الهجوم الربيعي“، وتزايد الهجمات الإرهابية بشكل غير مسبوق على مدار الفترة الماضية. ولا ننسى الحادث الأليم الذي أوقع مئات الضحايا في العاصمة كابل أوائل شهر رمضان الجاري، وغيره من الهجمات الإرهابية الخسيسة التي تحدث بشكل شبه يومي في مختلف أقاليم أفغانستان.

نأمل في هذا السياق أن تقتدي الميليشيات والجماعات المسلحة الأفغانية بالنموذج الذي قدمه اتفاق السلام بين الحكومة و”الحزب الإسلامي“ هذا العام، والذي سمح بعودة قلب الدين حكمتيار إلى المشهد السياسي في الإطار الشرعي والقانوني عقب رفع اسم حزبه من قوائم جزاءات مجلس الأمن، مع التشديد على ضرورة مكافحة ومحاربة واستئصال التنظيمات الإرهابية أينما وجدت – وعلى رأسها داعش في أفغانستان/فرع ولاية خراسان – وذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وفي ضوء العلاقات والروابط التقليدية التي تجمع بين مصر وأفغانستان والتأثيرات المتبادلة للأوضاع الأمنية والسياسية في كل من آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فإننا نجدد الدعم للحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب وجهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها. كما نساند كافة الجهود الدولية والإقليمية ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية والرخاء العودة لجموع الشعب الأفغاني، والعمل على إعادة توطين النازحين واللاجئين.

كما نحذّر من عواقب التساهل مع ظاهرة الاتجار بالمخدرات، وخاصة الأفيون، التي تشكل خطراً داهماً على الاستقرار والأمن في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى برمّتها. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية التنسيق الوثيق إقليمياً ودولياً مع السلطات الأفغانية في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات التي لا يمكن فصلها عن جهود مكافحة الإرهاب، إذ أن المخدرات أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

ختاماً، أودّ الإشارة إلى حرص القاهرة الدائم على تفعيل دورها البناء كدولة داعمة لمبادرة قلب آسيا/عملية اسطنبول، كما نؤكد أهمية متابعة كافة مقررات ونتائج المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في بروكسل. كما تواصل الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية برامجها لتدريب الكوادر الأمنية وعناصر الشرطة الأفغانية من خلال دورات متخصصة عالية المستوى. فضلا عن إيفاد خبراء في اللغة العربية إلى جامعة كابل بانتظام على مدار السنوات الماضية. كما تولي مصر اهتماما خاصا بدعم وبناء القدرات الأفغانية في مجالات القضاء والثقافة والرعاية الصحية والتمريض والزراعة والري والقطاع المصرفي. علاوة على الحفاظ على استمرارية المساعدات الإنسانية لصالح الشعب الأفغاني.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أكرر تعازي فرنسا للشعب الأفغاني ولأسر ضحايا الهجوم الرهيب الذي وقع في كابل في ٣١ أيار/مايو والحوادث التي تلته. فرنسا تقف مع حكومة أفغانستان في مكافحة الإرهاب.

وأود أن أشكر بحرارة السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وأن أشيد من خلاله بموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون يوميا في ظروف صعبة من أجل تعافي أفغانستان.

تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

تشعر فرنسا بالقلق العميق حيال تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، أولا لأن الضحايا الرئيسيين للصراع لا يزالون من المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، وثانيا، لأن العدد المتزايد من الهجمات لا يؤدي إلا إلى زيادة زعزعة استقرار البلد، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته قوات الأمن الأفغانية التي أشيد اليوم بالتزامها وشجاعتها. ولذلك ينبغي لنا أن نأخذ تشكيل وانتشار الجماعات المسلحة والإرهابية في أفغانستان على محمل الجد. وأخيرا، يفاقم تدهور الأمن من الحالة الإنسانية الهشة بالفعل التي زادت مؤخرا بسبب عودة اللاجئين على نطاق واسع من باكستان وإيران. وفي ذلك الصدد، تشجع فرنسا الحكومة الأفغانية على التركيز على كفالة المساواة في معاملة جميع اللاجئين والمشردين. ونرحب أيضا بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وفي هذه الحالة الأمنية الشديدة التقلب، من الأهمية بمكان اليوم أكثر من أي وقت مضى للحكومة الأفغانية أن تبقى صفا واحدا. وأفضل رد على الإرهابيين هو إظهار الوحدة والحشد للقضية وإبداء العزم على تعميق وتوطيد الديمقراطية الأفغانية. ينبغي أن تواصل الحكومة منح الأولوية للعمل على تحقيق الإصلاحات التي التزمت بها، ولا سيما الإصلاح الانتخابي ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات، الذي لا يزال يغذي تمرد الطالبان. وأود أن أشدد على تلك النقطة الأخيرة بوجه خاص،

لأنه نظرا لأنه في عام ٢٠١٦، بلغ إنتاج المخدرات في أفغانستان مستوى قياسيا جديدا حجمه ٤٨٠٠ طن، فإن تنفيذ السلطات الأفغانية لخطة عملها الوطنية لمكافحة المخدرات أمر ملح.

وعلى جبهة حقوق الإنسان، لا تزال حالة النساء والأطفال محفوفة بالكثير من المخاطر. ومن الحيوي كفالة أن تواصل السلطات الأفغانية العمل على التنفيذ الكامل لالتزاماتها بحقوق المرأة وحماية الأطفال. وإلى جانب تنفيذ الحكومة لإصلاحات في الأجلين القصير والطويل على السواء، لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم في أفغانستان إلا من خلال المصالحة الوطنية. ورحبت فرنسا بمبادرة الرئيس غني بعقد مؤتمر عملية كابل من أجل السلام والتعاون الأمني في ٦ حزيران/يونيه، والتي نكرر دعمنا الكامل لها. وفي حين أن الأمر متروك للأفغان لقيادة عملية استعادة السلام في بلدهم، فإن صادق الالتزام والدعم الواضح من جميع جيرانها أمر أساسي. ونحثهم على العمل بطاقة متجددة وجهود ملموسة لتحقيق تلك الغاية. علينا مسؤولية جماعية عن الدعم الفعال لتحقيق استقرار أفغانستان والإسهام في إحلال السلام المستدام هناك.

وفي ذلك السياق، فإن دعم أفغانستان من جانب المجتمع الدولي بشكل عام، والأمم المتحدة بوجه خاص، لم يكن أبدا أكثر أهمية من الآن كما أكدت زيارة الأمين العام الأخيرة. وفي ذلك الصدد، لم تبرح فرنسا والاتحاد الأوروبي على التزام كامل بقضية أفغانستان. وننتظر باهتمام كبير نتائج الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الشهر المقبل. ونقدر دور البعثة في ممارسة مساعيها الحميدة. وعلينا أيضا أن نسأل عن دور الأمم المتحدة والبعثة في دعم جهود بناء السلام والمصالحة في أفغانستان. وفي نهاية المطاف، من المرجح بقدر كبير أن يسفر تبسيط آليات التنسيق القائمة عن تحسن في فعالية مساعدة الأمم المتحدة ووضوحها.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم بلدي الكامل لأفغانستان وحكومتها ولأنشطة الأمم المتحدة دعما لجهودها.

السيد هيراسيمينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن إدانة وفد بلدي للهجمات الإرهابية الأخيرة في أفغانستان وعن تعازينا لأقارب الضحايا وحكومة أفغانستان. ونأمل في تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة.

كما أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن امتناننا للممثل الخاص السيد ياماموتو وفريقه على ما يبذلوه من جهود في أفغانستان.

ولئن كنا نؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم، أود الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نحيط علما على نحو إيجابي بما حققته حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية من إنجازات أخيرة في التصدي للتحديات التي تواجه البلد. أولا، نحن نشهد تقدما مشجعا على الجبهة السياسية مع التعيينات الرفيعة المستوى على أساس الجدارة، وكذلك الجهود المستمرة لمكافحة الفساد وتهيئة بيئة مواتية للانتخابات البرلمانية والرئاسية في المستقبل عن طريق تعزيز المؤسسات الانتخابية وتحسين التشريعات ذات الصلة.

ثانيا، تمضي الحكومة قدما في إصلاح قطاع العدالة، ولا سيما تنقيحها المتوقع للقانون الجنائي من أجل إدراج التزامات الدولة بموجب نظام روما الأساسي واتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتعذيب، مما سيكفل محاسبة الذين يرتكبون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ثالثا، اكتسبت حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين زخما إضافيا. وتواصل الحكومة العمل بجد لوضع مشاريع قوانين تهدف إلى مكافحة التحرش بالنساء والأطفال والقضاء عليه. وعموما، فإن التقدم الذي أحرزه البلد في مجال حقوق الإنسان رائع.

رابعا، الجهود الرامية إلى مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة التي تستخدم لتمويل الإرهاب قد استؤنفت، مما أسفر

عن نجاح إجراء عدة عمليات لمكافحة المخدرات، مع تضاعف عمليات القضاء على حقول خشخاش الأفيون تقريبا.

وأخيرا، مؤتمر عملية كابل المعقود في ٦ حزيران/يونيه بناء علي مبادرة الرئيس سيساعد على تعزيز التعاون الإقليمي في مجالي السلام والأمن.

وفي نفس الوقت، اقترنت تلك الإنجازات بالتطورات السياسية الداخلية المعقدة وزيادة حدة التوترات بين الأحزاب السياسية تحسبا لموسم الانتخابات المقبل. وأود أن أؤكد علي أنه من الضروري تماما الحفاظ على ما حققته هذه الجهود والتضحيات الهائلة. يتوقف الأمر على الجهات الفاعلة الأفغانية لإظهار النضج وتنحية خلافاتها جانبا من أجل تحقيق سلام ووفاق وطني مستدامين وشاملين.

ويظل الإرهاب، في الوقت نفسه، يشكل تهديدا رئيسيا لأفغانستان ويؤثر تأثيرا مباشرا على السلام والاستقرار في المنطقة، وذلك مع إعلان حركة طالبان عن بدء حملة هجماتها السنوية وظهور المجموعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومحاولات عدة جهات فاعلة إقليمية التعاون مع بعض الفصائل وطالبان، ظاهريا بهدف منع تنظيم الدولة الإسلامية من توسيع نطاق وجوده في أفغانستان، تثير الجزع. ونعرب عن قلقنا إزاء تلك المساعي. فالأساليب القائمة على فكرة أن عدو عدوي هو صديقي مشكوك فيها بصورة عامة وينبغي ألا تنطبق بأي حال من الأحوال على الاتصالات مع الإرهابيين. ونحن نرى أن هذا التعاون لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم حالة البلد الصعبة أصلا. ويجب ألا ننسى الدروس المستفادة من الماضي غير البعيد.

ومن المثير للقلق أيضا أنه على الرغم من الضغوط العسكرية الواسعة والمحاولات الرامية إلى القضاء على وجود تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، شنت الجماعة سلسلة من الهجمات على أهداف بارزة في كابل، بما في ذلك على مستشفى عسكري في آذار/مارس، ومؤخرا جدا، في قلب الحي الدبلوماسي في أيار/مايو وكل ذلك يخلق جوا من الخوف والرعب، مما يسهم في عدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع، ويثير الإحباط الاجتماعي والاحتجاجات، كما شهدنا مؤخرا في العاصمة. وفي ضوء ذلك، ندعو السلطات الأفغانية إلى إجراء تحقيق شامل في هذه الهجمات، وذلك لمنع تكرارها في المستقبل، وأيضا إلى تحسين حماية البعثات الدبلوماسية وموظفيها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كذلك لأكرر وأدعم طلب السفير الأفغاني إلى المجلس أن يقوم بإنفاذ نظام الجزاءات بصرامة وأن يعززه.

كما يساورنا القلق إزاء استمرار معاناة المدنيين، ولا سيما العدد الكبير من الخسائر بين النساء والأطفال نتيجة القتال، وكذلك من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ونلاحظ التزام الحكومة بمنع الإصابات بين المدنيين والتخفيف منها، فضلا عن اعتزامها التصديق على البروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وندعو الجهات الفاعلة الدولية العاملة في المجال الإنساني، في ذلك الصدد، وبخاصة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، إلى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بغية تعزيز برامج التوعية بخطر الألغام ومساعدة الحكومة في القيام بعمليات لإزالة الألغام.

يمثل تزايد عدد المشردين داخليا، فضلا عن اللاجئين الذين أعيدوا إلى وطنهم أفغانستان، نقطة أخرى تثير القلق. والمنظمة الدولية للهجرة تقدر أن ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ على الأقل سيعودون في هذه السنة. ومع ذلك، فإن تقارير بعثة الأمم المتحدة عن الزيادة الحادة في عدد الضحايا المدنيين خلال الاشتباكات التي وقعت بين قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وحركة طالبان تبين مدى انعدام الأمن بالنسبة للسكان المتضررين. وفي هذا الصدد، نأسف كذلك لأنه تعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تجري تخفيضا كبيرا في المنح النقدية المقدمة

للأفغان العائدين من ٤٠٠ إلى ٢٠٠ دولار، في وقت ما زالوا يعانون فيه من شدة انعدام الأمن الغذائي.

إن التعاون الإقليمي أمر حاسم لتحقيق استقرار الحالة في أفغانستان. ويجب ألا يدخر أصحاب المصلحة الرئيسيون جهدا في التصدي للتهديد الإقليمي الرئيسي الذي يشكله الإرهاب، وذلك من أجل تحقيق السلام المستدام والازدهار للبلد. ونتفق مع الأمين العام في استنتاجاته بأن هذا الهدف يمكن تحقيقه بتحسين العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان من خلال حوار بناء. ونشيد باستعداد القيادة الأفغانية لمد يد الصداقة والتماس سبل لتحسين العلاقات الثنائية مع البلدان المجاورة من خلال التعاون الأمني المشترك. ويتحتم، في هذا السياق، تعزيز مراقبة الحدود لوقف تدفقات الإرهابيين وحرمان مقاتلي طالبان من المأوى أو أي نوع من المساعدة.

كما نأمل أن تساعد الترتيبات التي تمت في مؤتمر عملية كابل الذي عقد في ٦ حزيران/يونيه على إعادة تنشيط محادثات السلام وأن تعبئ الجيران في معركة إقليمية ضد الإرهاب. ونحث الجهات الضامنة في مجموعة التنسيق الرباعية، في ذلك الصدد، على المساعدة في تحقيق هذه المساعي.

في الختام، تعيد أوكرانيا تأكيد دعمها القوي لأنشطة البعثة في مساعدة أفغانستان على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنمائية، فضلا عن إجراء إصلاحات وطنية ترمي إلى إيجاد أساس متين للسلام والأمن والازدهار في كل من البلد والمنطقة على نطاق أوسع. وننتظر أن يؤدي الاستعراض الاستراتيجي لولاية بعثة الأمم المتحدة وأولوياتها والموارد ذات الصلة، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) والمتوقع إكماله بحلول تموز/يوليه القادم، إلى تعزيز فعالية البعثة. إن هدفنا المشترك هو جعل عملية تحول أفغانستان إلى دولة مستقرة ومزدهرة تعيش في سلام ووئام مع كل جيرانها عملية لا رجعة فيها.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/508)، الذي يعبر عن الحالة المعقدة التي ما زالت تواجهها أفغانستان، وكذلك على زيارته الأخيرة إلى البلد.

وتكرر أوروغواي دعمها لحكومة أفغانستان وتشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم القائم على مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية. ويظل توطيد المؤسسات الديمقراطية عاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار. والتقدم المحرز فيما يتعلق ببرنامج الحكومة للإصلاحات ذات الأولوية مشجع، ولا سيما مكافحة الفساد وتحسين المساءلة بالنسبة لكبار المسؤولين والإعداد للانتخابات.

غير أنه من المحبط أن غياب الحوار وعدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان ما زالا يتسببان في معاناة كبيرة للشعب الأفغاني. ومن المقلق أن الحوادث المتصلة بالأمن قد وصلت، وفقا للتقرير، إلى أعلى رقم يُسجل منذ عام ٢٠٠١. ولا تزال حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن تكشف عن هشاشة حالة المدنيين. ولا يزال القتال يتسبب في أعداد كبيرة من الإصابات في صفوف السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والذين يتأثرون كالعادة بشكل غير متناسب جراء تصاعد العنف. وعدد الضحايا من النساء والأطفال آخذ في التزايد بسبب آثار العمليات الجوية والهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية.

وتجدر الإشارة إلى هجوم ٣١ أيار/مايو في كابل، الذي أسفر عن عدد كبير من القتلى ومئات الجرحى. ونعرب، في ذلك الصدد، عن خالص تعازينا للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية.

ومما يثير القلق أيضا الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية الناجمة عن الزيادة السريعة في عدد المشردين داخليا

الجدد بسبب اشتداد النزاع، والتي يمكن أن نضيف إليها الأعداد الكبيرة من اللاجئين العائدين إلى البلد.

وتكرر أوروغواي إدانتها ورفضها الشديدين للعنف الإرهابي، وتؤكد مجددا أيضا أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يجب ألا تمر دون عقاب.

إن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي ما زالت تواجه أفغانستان تتطلب استمرار دعم بلدان المنطقة والمجتمع الدولي والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لعمل عملية كابل، التي أُطلقت مؤخرا. وبالمثل، نود أن ننوه بعمل الممثل الخاص وجميع موظفي البعثة وأن نعرب عن تقديرنا لهم، حيث يواصلون بتفانيهم الذي لا يلين دعم الشعب الأفغاني. ونود أيضا أن نشكر جميع المشاركين في تقديم المعونة الإنسانية، والذين كثيرا ما يعملون في ظروف بالغة الصعوبة، تشمل استهدافهم بالهجمات بشكل مباشر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تشكر بوليفيا الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية المفصلة وعلى عرضه للتقرير (S/2017/508) المقدم من الأمين العام عن أفغانستان، وترحب بهذه الفرصة للإعراب عن دعمها المطلق لعمله. وبالمثل، تشكر بوليفيا الممثل الدائم لأفغانستان على المعلومات التي قدمها إلى أعضاء مجلس الأمن اليوم. ومن خلال سفيرها، تكرر بوليفيا تعازيها لحكومة وشعب أفغانستان في ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ضربت أفغانستان. إن المسؤولين عن تلك الأعمال يجب تقديمهم إلى العدالة وإنزال أقصى عقاب بهم وفق ما يسمح به القانون.

وتثني بوليفيا على زيارة الأمين العام إلى أفغانستان، وتشاطره قلقه إزاء انتشار مختلف الجماعات الإرهابية في الأراضي الأفغانية وتأكيده على الحاجة إلى استجابة دولية أكثر تنسيقا لمكافحة الإرهاب. ونؤكد أيضا على إشارة الأمين العام إلى ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة دعم عملية كابل، بقيادة أفغانستان وبما يتماشى مع استراتيجية الحكومة الأفغانية.

ولا يفوتنا أن نعرب عن قلقنا إزاء ارتفاع عدد المشردين داخليا. ووفقا للتقرير الذي قدمه السيد ياماموتو، فإنه خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف أيار/مايو، أصبح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عداد المشردين داخليا في البلد. وندعو إلى تضافر الجهود الرامية إلى تحقيق العودة المستدامة للمواطنين، مع تقديم المنظمات الدولية لدعم محدد وملموس، ولا سيما تعزيز المساعدة المقدمة إلى المشردين داخليا واللاجئين من الأفغان من أجل تيسير عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة وإعادة إدماجهم على نحو مستدام في مجتمعاتهم الأصلية حتى يتمكنوا من المساهمة في استقرار أفغانستان.

ونشيد بعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام التي تعمل لتوفير التثقيف في مراكز العبور للتأكد من توعية العائدين بوجود وخطر الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب من المتفجرات وغيرها من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونبرز أيضا إعلان خلو ١٨ مجتمعا محليا من الألغام، مما يجعل من الممكن لقرابة ٢٠ ٠٠٠ شخص يقيمون في منطقة تبلغ مساحتها ١٠ كيلومترات مربعة تقريبا التحرك بحرية في مجتمعهم.

وفي ما يتعلق بالأحداث السياسية، ننوه بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة والشعب في أفغانستان، ونؤكد من جديد التزامنا بالدفاع عن سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونُذكر بالطابع المترابط للتحديات التي تواجه شعب أفغانستان وبالحاجة إلى تحقيق تقدم مستدام بشأن الأمن والتنمية والحوكمة التي تعزز بعضها بعضا.

وبخصوص تقرير الأمين العام، من المهم للغاية إبراز العمل بشأن اتفاق السلام بين الفصائل المختلفة، مثل الحزب

الإسلامي، وبشأن مفاوضات إطلاق سراح السجناء. وننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة ونعرب عن امتناننا لها، حيث وضعت خريطة طريق في نيسان/أبريل، مبنية على ضرورة بدء عملية حوار شامل يجمع بين كل الأطراف المعنية حول طاولة المفاوضات بغية تعزيز المؤسسات التي يمكن من خلالها معالجة الخلافات ذات الطابع السياسي.

وبوليفيا ممتنة أيضا لبعثة الأمم المتحدة على عملها اللوجستي والتقني في عملية ذات قاعدة عريضة يقودها الأفغان، دعما لمبادرات السلام المحلية الجديدة في تسع مقاطعات مختلفة والتي تستهدف تسوية المنازعات والنزاعات بطرق غير عنيفة.

لقد سجلت البعثة ٦٨٧ ٥ حادثا متصلا بالأمن في أفغانستان بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من هذا العام، وهو عدد غير مسبوق، بما في ذلك في مناطق كانت تعتبر في السابق آمنة. ونحن ندين بشدة الهجمات التي شهدتها الأيام الأخيرة، وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير صارمة لكفالة تعزيز ودعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتحقيق الاستقرار والديمقراطية في أفغانستان، وهي غاية تتطلب تعزيز قدرتها على الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد برمته.

ونرحب بالمبادرات المتعددة الأطراف والثنائية المذكورة في التقرير، مثل مختلف المبادرات الإقليمية في آسيا الوسطى والمؤتمرين المتعلقين بأفغانستان المعقودين في موسكو في نيسان/أبريل وفي كابل في ٦ حزيران/يونيه – في ما يُعرف بعملية كابل – والتي اقترحت تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي كي يتمكن هذا البلد الشقيق من الخروج من الحالة التي يمر بها.

ونؤكد مجددا على الأهمية البالغة لتشجيع التعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، في حين نقر بأهمية الإسهامات المقدمة من الشركاء من دول الجوار والشركاء الإقليميين.

أخيرا، يجب أن نتذكر أن النزاع مستمر منذ عدة سنوات وأنه تمت تجربة أنواع مختلفة من الحلول، بما في ذلك الحل العسكري. وقد وصلنا إلى نقطة حيث توجد الآن قوات قوامها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد على الأراضي الأفغانية، في حين تضاعفت أعداد عناصر الجماعات الإرهابية، مع تزايد وجود جماعات مثل داعش. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي بأسره، وخاصة بلدان المنطقة، إلى الإسهام بشكل إيجابي حتى يتسنى لحكومة وشعب أفغانستان، وكذلك الجماعات المعنية، تحقيق مصالحة شاملة للجميع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/508)، والممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة في هذا الصباح. تؤكد هذه التقارير والاستنتاجات التي خلص إليها الأمين العام عقب زيارته إلى كابل في الأسبوع الماضي القلق المتزايد، إن لم يكن الفزع، إزاء تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في أفغانستان.

وتدين باكستان بقوة الهجمات الإرهابية المُدبرة والمتكررة والواسعة النطاق في كابل ومناطق أخرى في أفغانستان. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للقتل والإيذاء اللذين يستهدفان المدنيين الأبرياء. وباكستان هي أيضا ضحية رئيسية للإرهاب. ونحن نتشاطر ألم ومعاناة الشعب الأفغاني ونرغب في العمل معهم لدحر آفة الإرهاب والعنف والقضاء عليها في أفغانستان وفي منطقتنا.

ويحدونا الأمل في أن يحل الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله وغيرهما من الزعماء السياسيين والجماعات الأخرى الخلافات السياسية التي أصبحت أكثر وضوحا في الآونة الأخيرة داخل الحكومة الأفغانية. إن استمرار الدعم الاقتصادي

والسياسي للحكومة الأفغانية من المجتمع الدولي لا يزال ضروريا للمحافظة على الوئام السياسي وتنفيذ الإصلاحات الإدارية التي تشتد الحاجة إليها.

وإلى جانب الخلافات الداخلية، يواجه الأمن في أفغانستان تحديا مزدوجا: التمرد الذي تقوده حركة طالبان أفغانستان، من جهة، والحملة الإرهابية التي يقودها ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية أو داعش، من جهة أخرى. وقد أصبحت العديد من الجماعات الإرهابية مرتبطة الآن بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك حركة طالبان باكستان وجماعة الأحرار والحركة الإسلامية لأوزبكستان والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، وغيرها من الجماعات الإرهابية. وهذه الجماعات العنيفة لا تهدد أفغانستان وجيرانها فحسب، بل إنها تشكل أيضا تهديدا إرهابيا عالميا.

لقد كان من رأي بلدي دائما أنه لا يمكن استعادة السلام في أفغانستان إلا – وأنا أؤكد على ذلك – من خلال تسوية تفاوضية بين كابل وحركة طالبان الأفغانية. كما أن ذلك هو الرأي الذي توافق عليه المجتمع الدولي منذ زمن طويل، والذي جرى التعبير عنه في هذا الصباح. وكان تحقيق السلام عن طريق التفاوض هو الاستنتاج الذي خلص إليه أيضا الأمين العام عقب زيارته إلى أفغانستان في الأسبوع الماضي.

وعلى مر السنين، بذلت باكستان قصارى جهودها، عند الطلب، للمساعدة على تيسير هذه التسوية عن طريق التفاوض. وأطلقت باكستان محادثات موري في تموز/يوليه ٢٠١٥، التي اتسمت بمجموعة من التطورات المعروفة جيدا. وبعد ذلك، سعينا إلى إحياء المحادثات في إطار مجموعة التنسيق الرباعية.

وظلت باكستان تشارك في جميع العمليات الأخرى الرامية إلى تشجيع الحل السياسي: عملية قلب آسيا – اسطنبول، وصيغة ٦+١ للسلام، وفريق الاتصال الدولي لأفغانستان، ومجموعة التنسيق الرباعية، وصيغة موسكو للمشاورات الإقليمية بشأن أفغانستان، وفي الآونة الأخيرة، عملية كابل. ونعتقد أن تعزيز التسوية السياسية والسعي إلى تحقيق حل عسكري في أفغانستان أمران متناقضان. فاستمرار الاعتماد على الخيار العسكري أو تعزيز عدد القوات دون أن يقترن ذلك باستراتيجية سياسية لن يؤدي إلى نتيجة تختلف عن النتيجة التي شهدناها في السنوات ال ١٥ أو ال ١٦ الماضية. وبدلا من ذلك، سيؤدي إلى مزيد من العنف وسفك دماء الشعب الأفغاني؛ ولن يثمر حلا سياسيا.

كما نرى أن قدرة التمرد على الصمود لا يمكن تفسيرها بالإشارات السهلة إلى الملاذات الآمنة أو مراكز الدعم الخارجية. وبالنظر إلى أن مناطق واسعة من أفغانستان تخضع الآن لسيطرة حركة الطالبان الأفغان، فإن ملاذاتهم الآمنة توجد داخل أفغانستان وليس خارجها. وباعتبار باكستان بلدا لا يزال يستضيف أكثر من مليوني لاجئ أفغاني، والعديد من الأفغان الذين لا يحملون الوثائق اللازمة، فإنها تتوقع الامتنان، وليس العداء، من الحكومة الأفغانية. ومن جانبنا، فإن العمليات العسكرية المتتالية التي قامت بها باكستان استطاعت سحق أو طرد جميع الإرهابيين والجماعات المسلحة من أراضي القبائل، التي تتاخم أفغانستان.

وعلى الرغم من الملاحظات الاستفزازية التي أدلى بها زميلي ممثل أفغانستان، فإن بلدي لا يزال ملتزما بعدم السماح باستخدام أراضيه للإرهاب ضد أي بلد آخر. ونحن نقوم بتنفيذ تدابير مراقبة الحدود، بما في ذلك تسييج ورصد الأجزاء غير المحصنة من الحدود الباكستانية – الأفغانية. وأي مسألة تتعلق بالإرهاب العابر للحدود والانتهاكات العابرة للحدود يمكن إثارتها ومناقشتها في آليات التنسيق، بما في ذلك الآلية الثنائية لتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في إدارة الحدود، التي أنشئت في آذار/مارس.

وفي أستانا في وقت سابق من هذا الشهر، اتفق رئيس الوزراء نواز شريف والرئيس أشرف غني على إعادة تنشيط التعاون بين

باكستان وأفغانستان بغية إزالة خطر الإرهاب من منطقتنا. واتفقا أيضا على تنشيط مجموعة التنسيق الرباعية لتعزيز السلام والمصالحة في أفغانستان. ونحث جميع الأطراف – وبخاصة حركة طالبان باكستان وجميع المجموعات المكونة لها – على العودة إلى طريق المفاوضات استجابة إلى دعوة الأمين العام. ويمكن لأصدقاء باكستان وأفغانستان الآخرين أن يساعدوا في تعزيز التسوية التفاوضية. ولكن السلام لا يمكن التفاوض عليه إلا – وأؤكد على كلمة إلا – عندما ترغب فيه الأطراف الأفغانية وتوافق على تجنب الحل العسكري.

واليوم، كل الأسباب متوافرة لكي تواصل الأطراف الأفغانية وأصدقاؤها السير على طريق السلام التفاوضي. وهي كافة تواجه تهديدا مشتركا من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية المرتبطة به. ومن بينها، تقوم حركة طالبان باكستان وجماعة الأحرار باستهداف باكستان من قواعدهما في أفغانستان. ولا بد من استئصال هذين الجماعتين من قواعدهما في إطار حملة فعالة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان.

وفي الختام، ما عدا أفغانستان نفسها، عانت باكستان أكثر من أي بلد آخر من الحروب وأعمال العنف التي اجتاحت أفغانستان طيلة أكثر من ٣٥ سنة. وما من بلد غير بلدي سيستفيد أكثر من السلام في أفغانستان. ونحن واثقون بأنه مهما كانت خلافاتنا في الماضي، فإن أواصر الدين والثقافة والتاريخ والجغرافيا بين باكستان وأفغانستان سوف تفرض نفسها في نهاية المطاف وستثمر حقبة من السلام والتعاون المفيد بين دولتينا الشقيقتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية، والممثل الدائم لأفغانستان، سعادة السيد محمود سيكل، على بيانه.

في البداية، اسمحوا لي أن أكرر تعازينا القلبية لمن فقدوا أرواحهم في سلسلة الهجمات الإرهابية التي بدأت في أيار/مايو ٣١ في كابل. ومرة أخرى ندين بشدة تلك الأعمال الإرهابية الشنيعة. وستواصل تركيا دعمها لحكومة أفغانستان في حربها ضد الإرهاب وفي جهودها الرامية إلى إحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في البلد.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على أعضاء السلك الدبلوماسي في كابل على مثابرتهم في تنفيذ مهامهم على الرغم من كل التحديات التي يواجهونها. كما نشيد بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في الوقوف مع الشعب الأفغاني وتنسيق جهود أصحاب المصلحة الدوليين في أفغانستان. وسنواصل دعم أنشطة البعثة والجهود المبذولة في هذا الصدد.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2017/508). ونحن نشاطره القلق بشأن تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان. كما نشيد بقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على موقفها الصارم ضد الإرهاب. ونقدر تضحياتها.

كما أن وجود داعش في البلد مصدر قلق شديد ويشكل سببا آخر لمواصلة دعم أفغانستان.

والإنجازات التي تحققت في الأعوام ال١٥ الماضية ينبغي توطيدها. واستمرار دعم المجتمع الدولي خلال عقد التحول أمر بالغ الأهمية. ويسرنا أن نرى أن المجتمع الدولي قد أعاد تأكيد دعمه لأفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو وفي مؤتمر بروكسل في العام الماضي. ومن الحتمي الوفاء بالالتزامات المقدمة إلى أفغانستان.

وقد أوفت تركيا بمساهماتها الإنمائية السابقة وتعهدت بتقديم مبلغ آخر مقداره ١٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. كما نقدم ٦٠ مليون دولار لدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية

في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، تمشيا مع قرارات مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو. وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في المجالين الأمني والإنمائي، ثنائيا وفي المحافل المتعددة الأطراف على حد سواء. وفي هذا السياق، فإن دعمنا من خلال بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وتدريب ضابطات الشرطة الأفغانيات في تركيا سيتواصلان.

وتماشيا مع استمرار دعم المجتمع الدولي لأفغانستان، فإننا نرحب بجهود الحكومة الأفغانية لمكافحة الفساد. ونحن نعلق أهمية على أداء حكومة الوحدة الوطنية، لأنها ترمز إلى الوحدة الأفغانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم حكومة الوحدة الوطنية وتشجيع عناصرها على العمل في وئام مع بعضهم البعض.

ونحن نتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالنائب الأول للرئيس دوستم، الموجود حاليا في تركيا لأغراض طبية. وسوف يعود إلى أفغانستان بعد استكمال تلك الإجراءات الطبية. ونوافق على أن التمسك بسيادة القانون والقضاء على الإفلات من العقاب أمران لا غنى عنهم لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. بيد أن القضية المرفوعة ضد النائب الأول للرئيس دوستم قد لا تكون فرصة مناسبة لإثبات ذلك. وينبغي معالجة القضية بطريقة لن تعرض للخطر الدعم المقدم إلى حكومة الوحدة الوطنية أو تتسبب في ازدياد تدهور الحالة الأمنية، لا سيما في شمالي أفغانستان.

ونؤيد جهود السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان ويتولون زمامها، والتي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان. وقد كان الاجتماع الأول لمؤتمر عملية كابل للسلام التعاون الأمني، المعقود في ٦ حزيران/يونيه، تطورا إيجابيا في هذا الاتجاه. كما أتاح الاجتماع للمجتمع الدولي فرصة لإظهار تضامنه مع أفغانستان في فترة صعبة. ونأمل أن يشكل الاتفاق بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي نموذجا يحتذى به للآخرين. والتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق أمر مشجع، ويسعدنا أن نراهما يشاركان في اجتماع عملية كابل.

وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار بين بلدان المنطقة ضروري أيضا. وفي الواقع، فإن المنطقة ذاتها هي التي تضطلع بأكبر دور ولها أكبر مصلحة وتتحمل أكبر قدر من المسؤولية في بناء واستدامة أفغانستان الآمنة والمزدهرة والسلمية. وفي هذا الصدد، ستواصل تركيا إسهاماتها في أفغانستان، في جملة أمور، في إطار البرامج المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال عملية قلب آسيا – اسطنبول.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وموظفيه على جهودهم الدؤوبة.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

تجد أفغانستان نفسها في حالة سياسية متوترة. وكان الهجوم الدنيء بالقرب من السفارة الألمانية الذي وقع بكابل في ٣١ أيار/مايو أحد أخطر الهجمات الانتحارية في التاريخ الأفغاني، مخلفا أكثر من ٨٠ قتيلا وما يربو على ٤٠٠ جريح. وقد أورد الممثل الدائم لأفغانستان بعض التفاصيل في بيانه الذي أدلى به في وقت سابق اليوم. ونحن ندين بأشد العبارات القتل العبثي للعدد الكبير من الضحايا الأبرياء. وكما هو الحال في العديد من الهجمات المشابهة في الماضي، كان المدنيون مرة أخرى مدنيين الأهداف الأكثر تضررا. وندعو السلطات الأفغانية إلى إجراء تحقيق جنائي شامل ومحاسبة المسؤولين عن جرائمهم.

وأسفرت هذه الهجمات الدنيئة التي وقعت في شهر رمضان المبارك، عن إصابات كثيرة جدا وألحقت أضرارا كبيرة بسفارتنا. كما تضرر العديد من البعثات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية. غير أن هذا العنف الوحشي لم يزد إلا من قوة شكيمتنا. وتظل ألمانيا ملتزمة التزاما قويا بالعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا الأفغان من أجل التصدي للتحديات الماثلة أمامنا.

وأثني على حكومة الوحدة الوطنية لإبقاء أبوابها مفتوحة أمام إجراء مفاوضات سلام مع حركة طالبان. وتظل عملية السلام والمصالحة هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في أفغانستان والمنطقة. ولن يتم التوصل إلى حل مستدام إلا بعملية ذات قيادة أفغانية وملكية أفغانية. ولا تزال ألمانيا على استعداد لمساعدة أفغانستان في العملية. وتمثل عملية كابل الحل بقيادة أفغانية على الطريق نحو السلام.

ولا تزال الحالة الأمنية الهشة هي التحدي الرئيسي في أفغانستان. وكما يشير الأمين العام غوتيريش في تقريره (S/2017/508)، فإن عدد الإصابات بين النساء والأطفال قد ارتفع بنسبة ١٧ في المائة و ٢٤ في المائة، على التوالي. ويلزم عمل المزيد لحماية أكثر الفئات ضعفا في المجتمع الأفغاني. ويمثل اعتماد الحكومة لاستراتيجية وطنية للوقاية والتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين خطوةً هامة في الاتجاه الصحيح. ومن الضروري الآن أن تُنفَّذ بقوة. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد قُرب التصديق على البروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠ على خفض عدد الوفيات في صفوف المدنيين.

وعلاوة على ذلك، نشجع حكومة الوحدة الوطنية على المضي قدما في الإصلاحات الانتخابية. ولبضعة أشهر الآن، يوجد لدى أفغانستان المؤسسات اللازمة لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس الولايات. إن وضع جدول زمني واضح وواقعي يكتسي أهمية لدفع بقية الإصلاحات الانتخابية ولإجراء انتخابات عادلة ومتساوية وحرة وذات مصداقية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم ألمانيا الكامل للدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان. وبصفتنا رئيسا مشاركا في فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان، تثني ألمانيا بصفة خاصة على جهود البعثة في تعزيز الاتساق بين الجهات الدولية والإقليمية في أفغانستان. ونتطلع إلى تلقي نتائج الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي طلبه مجلس الأمن. وينبغي أن يجري الاستعراض بهدف تحسين الأنشطة الجارية وزيادة تعزيز البعثة. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة سامسون (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم في المناقشة الجارية اليوم بالنيابة عن مملكة هولندا.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي وتنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2017/508).

أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على تفانيه في العمل، والسفير سيكل على بيانه.

واسمحوا لي أن أركز على ثلاث مسائل: الحالة الأمنية والاستقرار السياسي في أفغانستان؛ والمصالحة والمشاركة المجدية من جانب المرأة في المجتمع الأفغاني؛ واستعراض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

أولا، إن الهجوم على القاعدة العسكرية في مزار شريف والهجمات التي تم شنها مؤخرا في كابل هي تذكير صارخ بالمعاناة التي يتعين على الشعب الأفغاني وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية أن يتحملوها بأعداد أكبر من أي وقت مضى. وتشعر مملكة هولندا بأسى عميق لفقدان الأرواح. ونعرب عن تعازينا لجميع المتضررين من هذا العنف وتضامننا معهم. وفي هذه الظروف الأمنية الصعبة، فإن الحكم الرشيد والاستقرار السياسي أمران أساسيان للحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء البلد. ونواصل الوقوف مع حكومة الوحدة الوطنية في مواجهة تلك التحديات.

ثانيا، من أجل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة، تظل محادثات السلام هدفا هاما. وننضم إلى الآخرين

في دعوة جميع الأطراف المعنية إلى التعاون في إطار قيادة وملكية أفغانيتين لعملية السلام والمصالحة. كما أن المشاركة البناءة للشركاء الإقليميين تكتسي أيضا أهمية قصوى.

وخلال عملية كابل، أعاد الرئيس غني تأكيده في ٦ حزيران/يونيه، على التزامه بعملية السلام وبدء حوار وطني. وترحب مملكة هولندا بالتزامه الشخصي القوي. ونشيد بالرئيس غني على جهوده الرامية إلى تشجيع المشاركة الجدية للمرأة، ومنظمات المجتمع المدني والشباب الأفغان في العملية. وإذا كان جميع الأفغان ممثلين في محادثات سلام – رسميا أو غير رسمي – فيمكن التوصل إلى سلام مستدام.

ومع ذلك، لن يكون هناك سلام في أفغانستان بدون المشاركة النشطة للمرأة. ونشيد بالنتائج التي حققتها ندوة كابل الوطنية الرابعة بشأن المرأة الأفغانية، التي عقدت في ١٥ أيار/مايو وكان موضوعها ”النساء الأفغانيات: رسل سلام“. ونشيد بقيادة السيدة الأولى لأفغانستان، رولا غني، في جهودها الرامية إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة في أفغانستان بزيادة عدد النساء المشاركات في مجالس الولايات ومجالس السلام في الولايات. وندعو الحكومة الأفغانية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى.

ثالثا، تؤيد مملكة هولندا بقوة عمل البعثة وفقا للولاية الحالية على الصعيد الوطني. ونود أن نكرر تقديرنا لتنفيذ ولاية الأمم المتحدة واسعة النطاق في جميع أنحاء أفغانستان. إن الوجود الإقليمي للبعثة أمر حاسم في نجاحها، ونشدد على الحاجة إلى وجود الأمم المتحدة الإقليمي القوي في جميع أنحاء البلد. ونرجو أن عملية استعراض بعثة الأمم المتحدة ستدعم هذا المفهوم وستضمن وجود البعثة الإقليمي في أفغانستان.

نود أن نؤكد على أهمية دور بعثة الأمم المتحدة في التعاون السياسي الإقليمي. ونؤيد البعثة إذ تقوم بدور أقوى في هذه العمليات. نود أيضا أن نؤكد على تقديرنا للبعثة لتقديمها تقارير وافية بشأن حالة حقوق الإنسان والإصابات بين المدنيين.

وفي الختام، ينبغي ألا يتوانى المجتمع الدولي وينبغي أن يبقى ملتزما التزاما كاملا تجاه الحالة في أفغانستان. بعثة الأمم المتحدة شريك رئيسي في تحقيق الاستقرار طويل الأجل في أفغانستان. ولا تزال مملكة هولندا ملتزمة بدعم أفغانستان طوال عقد التحول. وخلال عضوية مملكة هولندا في مجلس الأمن ٢٠١٨، ستواصل دعم أفغانستان بنفس الرؤية والالتزام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): صدقني، سيدي الرئيس، عندما أقول إنه يؤسفني أن أبدأ البيان مرة أخرى بالإعراب عن ذعر وفد بلدي وأعمق مشاعر مواساته في أعقاب الهجمات الإرهابية البغيضة التي هزت أفغانستان في الأسابيع القليلة الماضية. ومن خلال الممثل الدائم لأفغانستان، الموجود معنا اليوم، أود أن أعرب عن تضامننا مع الضحايا وعن امتناننا للحكومة الأفغانية في جهودها التي لا تكل الرامية إلى مكافحة آفة الإرهاب، ونحن نؤيدها.

تؤيد إسبانيا تماما البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، لكنني أود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

أود أولا أن أشيد بالأمين العام على زيارته الأخيرة إلى كابل قبل بضعة أيام، التي كانت مرة أخرى بمثابة تأكيد على دعم المجتمع الدولي القوي لأفغانستان وتضامن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع الدولة الأفغانية وشعبها.

إن التحديات التي تواجه أفغانستان في الوقت الحاضر عديدة وكبيرة. وهي تشمل الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب والتمرد؛ وتنفيذ خطة الإصلاح على نحو فعال وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الذي له أثر على الحياة اليومية للمواطنين؛ والتحضير للانتخابات المقبلة، وتوطيد الديمقراطية

والطابع المؤسسي من خلال عملية سياسية شاملة للجميع؛ ومعالجة الأزمة الإنسانية التي تشكلها حالة الأشخاص المشردين داخليا؛ ومكافحة الندوب المزمنة التي ألحقها إنتاج المخدرات والاتجار بها باقتصاد البلد. وفي حين أحرز تقدم كبير في السنوات القليلة الماضية، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. إن تقرير الأمين العام (S/2017/508) والإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم السفير ياماموتو، ممثله الخاص، تبين أن الواقع غير إيجابي تماما. غير أن الأمين العام أشار خلال زيارته إلى كابل، الالتزام الحازم لمواطني أفغانستان بالمضي قدما رغم الصعوبات الواضحة. لا يمكن أن يكون المجتمع الدولي أقل عزما.

وأود أن أشدد على دعم إسبانيا للسلطات الأفغانية في جهودها الدؤوبة في جميع تلك المجالات، وفي الوقت نفسه نحث جميع أصحاب المصلحة السياسيين على إبقاء تقدم ورفاه جميع الأفغان نصب أعينهم لضمان أن هذا الهدف هو الذي يوجه في نهاية المطاف عملهم. وأريد أن أشجع بشكل خاص الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة ودعم السعي من أجل السلام. وعند بلوغ هذا الهدف، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الإنجازات المتعلقة باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين جميع الأفغان، سيتسنى التصدي للتحديات الأخرى التي ذكرتها مع اليقين الكامل بالنجاح. وعلاوة على ذلك، فإن هذا السلام سيعود إيجابيا بالنفع على مواطني المنطقة برمتها، وليس أفغانستان وحدها. نحن نرحب بالمبادرات الإقليمية الأخيرة من أجل السلام ونحث جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة على الالتزام دون تحفظ بدعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع وتحقيق المصالحة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم إسبانيا الثابت والحازم لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة التي تفيد أفغانستان وجميع الأفغان. نحن ننتظر باهتمام كبير نتائج الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، المدعوة إلى الإسهام في الجهد الدولي دعما لأفغانستان من خلال تحسين وزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة، مع القيام أيضا بتعزيز ملكية أفغانستان مستقبلها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. نحن أيضا نعرب عن التقدير للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ياماموتو والبيان الذي أدلى به السفير محمود سيكل، الممثل الدائم لأفغانستان، اللذين زادا من فهمنا للأزمات الراهنة في أفغانستان.

إن موجة الهجمات الإرهابية الأخيرة في أفغانستان، بما في ذلك التفجير الضخم في كابل، روعت كثيرين منا. من الواضح أن المجتمع الدولي يتعامل في أفغانستان مع عدو لا يتورع عن الانتهاك الصارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان – عدو لديه سيل من الموارد والأسلحة والدعم التشغيلي؛ عدو يتمتع بملاذات خارج سيطرة سيادة أفغانستان وقيادة عمليات القوات الدولية المنتشرة هناك؛ عدو لا يرى أي سبب أو حافز للتخلي عن العنف والمشاركة في إنشاء دولة ديمقراطية وموحدة ومستقرة وآمنة ومزدهرة. وللأسف، فإن الأزمات المتعددة التي لحقت بهذا البلد الذي مزقته الحرب جعلت الأراضي الأفغانية مرة أخرى جذابة للجماعات الإجرامية والإرهابية التي يبدو الآن أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بشبكات الإرهاب والجريمة الدولية التي تستغل بدورها موارد أفغانستان. تؤثر الحالة على الأمن في جنوب آسيا ووسط آسيا ومناطق خارجهما.

في أغلب الأحيان، يمكن اعتبار الأزمة حافزا على إحداث تغيير حقيقي وإيجاد حلول حقيقية. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب أن تكون تصوراتنا مباشرة وصريحة. ففي نهاية المطاف، لا يمكننا أن نغير ما لا نستطيع أن نراه أو ما لا نريد أن نراه. نحن نعتقد، منذ وقت طويل، أن تلك هي المعضلة التي تواجه

المجتمع الدولي في أفغانستان – أن عدم قدرة المجتمع الدولي وعدم رغبته على نحو جماعي في رؤية المشكلة على حقيقتها تسببت في تكاليف ضخمة لشعب أفغانستان.

وفي حين أنه ليس هناك نزاعان متطابقين، فإن المرء يتساءل عن سبب عدم اعتقاد المجلس، رغم أننا شهدنا أسوأ عنف ممكن في أفغانستان، أنه من المناسب أن يعقد جلسات أكثر تواترا من المناقشات الفصلية الروتينية بشأن الحالة هناك. بل إنه أحجم في بعض الأحيان عن إدانة بعض الهجمات الإرهابية في أفغانستان. أيرجع هذا لأن هناك كثيرا جدا مما يستلزم الرصد؟ أيرجع ذلك لأن هناك عتبة للخسائر في الأرواح جراء الإرهاب لا يلزم دونها تناول الأمر؟

نحن نشهد اتجاها متزايدا لمعالجة العنف في أفغانستان كأنه أمر روتيني. يجري تجاهل الأعمال الوحشية التي ترتكبها الشبكات الإرهابية والإجرامية، التي توصف بأنها بسبب العناصر المناوئة للحكومة أو نتيجة حتمية للصراع المدني والسياسي. وبذلك يبدو أننا نخفق في طرح بعض الأسئلة الحاسمة الأهمية. على سبيل المثال، من أين تحصل تلك العناصر المناوئة للحكومة على الأسلحة والمتفجرات والتدريب والتمويل؟ أين تجد الملاذات الآمنة والملجأ؟ كيف قاومت واحدا من أكبر الجهود العسكرية الجماعية في العالم؟ كيف تتعاون مع أفظع الإرهابيين في العالم على قتل الأفغان وترويعهم؟ كيف تجاهلت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) تماما الزيادة الهائلة في إنتاج الأفيون، التي اقترنت بارتفاع في أسعار المخدرات العالمية؟ لماذا يجري الإبقاء على نظام جزاءات القرار ١٩٨٨ بينما لا يبذل أي جهد للاستفادة من تأثيره لإحراز تقدم في عملية السلام؟ لماذا نسمع شيئا بشأن عملية السلام المتعثرة من المعنيين، أو عن أنشطة مجموعة التنسيق الرباعية؟ لماذا لا نسمع مناقشات في مجلس الأمن بشأن الأفكار وخطط العمل المتعلقة بنزاع دمر حياة الكثير من الأفغان وروعهم؟

في الأشهر القليلة الماضية، بدا أن الهجمات على المستشفيات والمدارس والمآتم والوكالات الإنمائية الدولية والبعثات الدبلوماسية مصممة لتوجيه رسالة إلى أمة تحاول الوقوف على قدميها. نحن نحيي قوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي تبذل كل ما في وسعها لمكافحة قوى الإرهاب والتطرف وهي تواصل شن هجوم تلو الآخر. لم تبرح الهند ملتزمة بالوقوف إلى جانب أفغانستان وبدعم وتعزيز قدراتها، ليس من أجل مكافحة الإرهاب والعنف فحسب، بل ولمساعدتها في التنمية وبناء الدولة. وسوف تتحسن جهودنا لتحقيق تلك الغاية بافتتاح ممر جوي مباشر بين بلدينا، على النحو المتفق عليه بين رئيسي دولتينا في كانون الأول/ديسمبر. لقد وصلت أول شحنات بضائع إلى كلا البلدين قبل بضعة أيام، في تجاوز للعقبات التي واجهناها فيما يتعلق بوصلة بين بلدينا والتبادل التجاري المباشر مع بعضنا البعض.

وإذ نرحب بالجهود الرامية إلى تحديد نهج الأمم المتحدة في التعامل مع أفغانستان من خلال الاستعراض الاستراتيجي المقبل للبعثة، فإن هذه الجهود ينبغي أن تسترشد باحتياجات وأولويات أفغانستان وشعباً وحكومةً. إننا نقدر إجراء مناقشات أوسع نطاقا وغير رسمية بشأن هذه المسألة مع جميع أصحاب المصلحة المهمين.

كما يجب علينا ألا نميز بين الإرهابيين الأخيار والإرهابيين الأشرار وألا نضرب جماعة بأخرى. فحركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم القاعدة وداعش ولشكر طيبة وجيش محمد وما شابهها من التنظيمات الأخرى جميعها تنظيمات إرهابية – والعديد منها مصنف من قبل الأمم المتحدة. وينبغي أن تعامل كتنظيمات إرهابية، من دون تقديم مبررات لأنشطتها.

وستواصل الهند، من جانبها، الوقوف – على حد تعبير رئيس وزرائنا – ليس خلف بل إلى جانب حكومة أفغانستان المنتخبة ديمقراطيا وهي تخوض المعارك ضد الإرهاب والأزمات

المتعددة التي لحقت بها. ويحدونا الأمل في أن يضطلع المجلس، وهو المكلف بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، بدوره في استعادة السلام في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادي ذي بدء، أعرب عن تعازي القلبية وإدانتي فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت خلال شهر رمضان المبارك في كابل، التي أسفرت عن أضرار كبيرة في المناطق المجاورة وبعض المرافق الدبلوماسية، بما في ذلك مرفقنا، فضلا عن الهجوم على مسجد شيعي في ١٥ حزيران/يونيه.

وكما لاحظ الأمين العام خلال زيارته الأولى إلى كابل، فإن السلام يظل أساس التنمية المستدامة في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان، وفقا لتقريره (S/2017/508)، متقلبة للغاية، بوقوع ٦ ٢٥٢ حادثا متعلقا بالأمن في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو من هذا العام، بزيادة ٢ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وهذا أعلى مجموع يسجل على الإطلاق في هذه الفترة منذ عام ٢٠٠١.

فالمنطقة والعالم ليسا أكثر أمنا بعد مرور أكثر من عقد على غزو أفغانستان. إن لتدهور الحالة الأمنية في أفغانستان جذورا عميقة ولا يمكن معالجتها فقط عن طريق التعزيزات العسكرية. فطالبان وداعش وفروعهما، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – مقاطعة خراسان تواصل هجماتها الشنيعة ضد السكان المدنيين. وهي تعزز وتجند وتستمر في شن هجمات معقدة مثل هجمات ١٧ أيار/مايو و ٣١ أيار/مايو في جلال أباد وكابل. ويتطلب انتشار الجماعات الإرهابية على الأراضي الأفغانية تضافر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. إننا بحاجة إلى التعامل مع هذا التهديد المتزايد بطريقة شاملة جدا وحاسمة. والدعم المتواصل من المجتمع الدولي لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية مهم أكثر من أي وقت مضى لمساعدة الحكومة في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف والذين أوجدوهما ويواصلون دعمهما.

إن دعمنا لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية لا يلين. ونحن نرحب بأي إنجاز على سبيل عملية سلام يملكها ويقودها الأفغان تؤدي إلى سلام دائم وشامل في البلد والمنطقة. والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي هو مؤشر على رغبة الحكومة في إحلال السلام.

إن إيران تواقة جدا إلى رؤية بلد مسالم ومزدهر في أفغانستان كجارة، إذ أن الأمن في أفغانستان يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على الأمن على حدودنا وفي المنطقة. وقد رحبت إيران، في هذا السياق، بالمؤتمر الذي استضافه الاتحاد الروسي في ١٤ نيسان/أبريل في موسكو وشاركت فيه، فضلا عن اجتماع عملية كابل الذي استضافته الحكومة الأفغانية في ٦ حزيران/يونيه.

سيوزع النص الكامل لبياني، الذي يتناول التعاون الاقتصادي الإقليمي ومكافحة المخدرات ومشكلة اللاجئين.

وأخيرا، نحن ندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فضلا عن وكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجالي التنمية والتعمير من خلال التزام حقيقي من جانب الأمم المتحدة بشراكة مستمرة مع ذلك البلد. وإننا بحاجة إلى الاستفادة من ولاية البعثة، ومساعيها الحميدة لتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية، في المجالات ذات الأولوية، بناء على طلب الحكومة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة آدمسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٨ الأعضاء فيه.

وتؤيد البلدان المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق

الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، هذا البيان.

سأقرأ صيغة موجزة من بياني. وسيتمّ توزيع النص الكامل للبيان.

أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2017/508). كما أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

وأولا وقبل كل شيء، أعرب عن خالص تعازي الاتحاد الأوروبي للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية على الهجمات الإرهابية المروعة مؤخرا في كابل. وأود، في نفس الوقت، أن أؤكد التزام الاتحاد الأوروبي الثابت بالوقوف إلى جانب أفغانستان في مكافحة خطر الإرهاب العالمي. وفي ذات الوقت، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق متعمق في هذه الجرائم وتحديد الجناة، الذين ينبغي أن يقدموا للعدالة.

وكما ذكر في عدة مناسبات، يقر الاتحاد الأوروبي بقوة بالدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني، بتشجيع السلام والمصالحة ورصد وتعزيز حقوق الإنسان وتنسيق مساعدة المجتمع الدولي.

لقد أظهر مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، التزاما دوليا قويا جدا تجاه أفغانستان. وقد أرسل المجتمع الدولي، في مؤتمر بروكسل، إشارة واضحة دعماً لعملية تحقيق السلام والأمن والاستقرار. وعلينا أن نواصل البناء على هذا التوافق الناشئ عن الدعم الإقليمي والدولي لعملية السلام والمصالحة. والاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدوره في هذه العملية السياسية.

فيجب أن تصطف جميع الجهود الدولية، سواء كانت متعلقة بالأمن أو سياسية أو اقتصادية أو إنمائية أو إقليمية، الآن لمساندة هذه العملية السياسية. يشكل الإرهاب والتطرف العنيف خطرين أساسيين يهددان جميع الجهات الحكومية، بتقويض السلام والاستقرار الإقليميين.

وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بدعم عملية سلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. ويجب أن تشمل هذه العملية جميع الرجال والنساء الأفغان ومصالحهم المشروعة ويجب أن تحافظ على وحدة وسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية علاوة على الحقوق المتساوية لجميع الأفغان بموجب دستور أفغانستان. إننا نرحب بمبادرة السلام الإقليمية الجديدة التي أطلقت مؤخرا، عملية كابل بشأن السلام والأمن والتعاون.

ونرحب باستعداد الحكومة الأفغانية الجريء للانخراط في عملية سياسية مع حركة طالبان وغيرها من الجماعات المعارضة لحكومة كابل للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. ونرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لهذه العملية، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في وضع حلول بناءة.

وكذلك نرحب بالعمل الذي قامت به الحكومة الأفغانية للمضي قدما بتنفيذ التزاماتها وبالتقدم المحرز بشأن مكافحة الفساد والتحضير للانتخابات وتحصيل الإيرادات وتنفيذ الميزانية. ويجب أن تتبع هذه الآن المزيد من النتائج الملموسة في تنفيذ برنامج الإصلاح. وقد بعث التوقيع على أول علاقة تعاقدية بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية أفغانستان الإسلامية، وهي اتفاق التعاون بشأن الشراكة والتنمية، في ١٨ شباط/فبراير، برسالة سياسية قوية عن دعم الاتحاد الأوروبي المستمر للبلد. ونأمل أن تتمكن أفغانستان من التصديق على الاتفاق قريبا، للبدء في التطبيق المؤقت وإنشاء الهياكل المؤسسية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بجهود الحكومة الرامية إلى المضي قدماً في إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات التي تأخرت عن موعدها. غير أننا نشير إلى أن القرارات الرئيسية لبدء الاستعدادات الانتخابية بالكامل لم تُتخذ بعد. ونحث الحكومة على اتخاذ القرارات الضرورية على

وجه السرعة، ونحث هيئات إدارة الانتخابات على تنفيذ العملية الانتخابية بطريقة مهنية وشفافة وشاملة للجميع. وسيساعد ذلك في إعادة بناء ثقة الجمهور. وفي حين تؤدي الجوانب التقنية للانتخابات دوراً هاماً، لا بدّ من وجود إرادة سياسية لدى أصحاب المصلحة الأفغان وقيادة قوية ومتماسكة لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ويدعم الاتحاد الأوروبي بناء القدرات في ما يتعلق بالعملية الانتخابية والتعزيز المؤسسي لهيئات إدارة الانتخابات والدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة.

وباسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أؤكد مجدداً أن الجهود المشتركة لبناء الدولة والتنمية في أفغانستان يجب أن تستند إلى التعاون الإقليمي المعزز. ولا يزال التعاون الإقليمي أساسياً في إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة. ولا يمكن مواجهة تهديدات الإرهاب التي تمس جميع البلدان في المنطقة إلا بزيادة التعاون الأمني. وفي السياق نفسه، فإن ذلك أمر ضروري للتنمية المستدامة.

لا تزال مسألة الهجرة شاغلاً مشتركاً يتواصل بشأنه الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بطريقة مجدية. وفي سياق المضي قدماً بصورة مشتركة، وهو التزام سياسي بتعزيز التعاون بشأن الهجرة وإعادة الدخول، أعاد الطرفان تجديد التزامهما بتعميق التعاون على أساس من التضامن وتقاسم المعلومات.

وفي الوقت نفسه، يرصد الاتحاد الأوروبي البعد الإقليمي لمسألة اللاجئين الأفغان. ونثير هذه المسألة باستمرار خلال الحوارات السياسية مع الشركاء المعنيين. ويؤيد الاتحاد الأوروبي اتباع نهج إقليمي في التعامل مع هذه المسألة، وتركز أعمالنا على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري. كما نود التركيز على إعادة الإدماج على المدى الطويل للمهاجرين العائدين. وأود أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي سيواصل عمله ومشاركته في هذه المجالات.

وفي هذا السياق، لا بدّ من تشجيع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة عملها والحوار مع الحكومة الأفغانية بشأن إدماج المشردين داخلياً والعائدين. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى إعداد استجابة شاملة من جانبه للربط بين التنمية والعمل الإنساني وتشجيع إيجاد حلول دائمة للتحديات التي يطرحها الطابع الطويل الأمد للأزمة.

على الرغم من أن أول تقرير فصلي لبعثة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ بشأن الإصابات بين المدنيين في أفغانستان يوثق انخفاضاً بنسبة ٤ في المائة في عدد الإصابات بين المدنيين مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، يساورنا القلق حيال زيادة الضحايا في صفوف كل من الأطفال والنساء من المدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وعلينا أيضاً مواصلة حماية الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية واحترام حيادها وحيزها الإنساني في تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً للفئات الضعيفة. وفي ضوء التهديد الذي يشكله العدد الكبير من الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة على السكان، يشجع الاتحاد الأوروبي أيضاً أفغانستان على المحافظة على الوتيرة الحالية لإزالة الألغام.

ختاماً، إن من الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بقوة بدعم أفغانستان على طريق تحقيق الاستقرار الطويل الأمد. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر بعثة الأمم المتحدة شريكاً رئيسياً في تحقيق السلام الدائم في أفغانستان. فالبعثة تقوم بدور لا يقدّر بثمن في كفالة أوسع دعم دولي ممكن لإطلاق عملية بقيادة أفغانية ويتولى زمامها الأفغان. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم تلك الجهود بكل الوسائل المتاحة له.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الزملاء بأن الممثلة السامية للاتحاد المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، أعلنت اليوم تعيين السيد رولاند كوبيا

في منصب المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى أفغانستان. وستكون مهمته الرئيسية النهوض بمساهمة الاتحاد في تحقيق السلام الدائم والازدهار في أفغانستان والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بوغارت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على تقريره الفصلي عن الحالة في أفغانستان (S/2017/508)، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية والتزامه بدعم أفغانستان خلال هذه المرحلة الحرجة.

قبل كل شيء، وإذ أحذو حذو أولئك الذين تكلموا قبلي، أود أن أتقدم بأحر التعازي إلى شعب وحكومة أفغانستان في ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في كابل. وستواصل بلجيكا الوقوف بحزم مع أفغانستان في مكافحة الإرهاب.

نرحب بزيارة الأمين العام الأخيرة إلى أفغانستان، والتي كانت تعبيراً عن التضامن الدولي مع أفغانستان وتجسيداً لاستمرار الالتزام الدولي بتحقيق الاستقرار الدائم بصورة سلمية في البلد. ونؤيد تأييداً تاماً الرسائل والنداءات الموجهة من الأمين العام، وكذلك ممثله الخاص، بخصوص الأعمال التحضيرية للانتخابات وأهمية بدء عملية سلام بقيادة أفغانية والحاجة إلى تضافر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وضرورة النجاح في إدماج العدد الكبير من العائدين. فتلك هي العناصر الرئيسية اللازمة لنجاح العملية الانتقالية وللتغلب على التحديات والمخاطر الحقيقية.

ولا تزال بلجيكا، من جانبها، ملتزمة بالإسهام في جهود المجتمع الدولي في دعم أفغانستان. ونود بصفة خاصة أن نحيي الحكومة الأفغانية على إطلاق عملية كابل. ويسرنا أيضاً الإعلان الصادر للتو بشأن الإعلان الوشيك لموعد الانتخابات البرلمانية.

أود أن أركز ملاحظاتي اليوم على ثلاث نقاط.

أولاً، نؤكد على أهمية استمرار العمل لمكافحة الألغام الأرضية في أفغانستان. وقد نظمتم في الأسبوع الماضي، سيدي الرئيس، جلسة إحاطة هامة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجلس الأمن (انظر S/PV.7966). وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وسائر الشركاء الدوليين، لا تزال أفغانستان أحد بلدان العالم الأكثر تضرراً من هذه الآفة. إن الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات تسبب إصابات لا تُحصى بين المدنيين وتؤثر بصورة غير متناسبة على الأطفال.

وأكثر من ٨٠ في المائة من ضحايا الذخائر غير المنفجرة هم من الأطفال. وأفغانستان تواجه تحديا هائلا على صعيد تحقيق التزاماتها بإزالة ألغام بموجب اتفاقية أوتاوا بحلول عام ٢٠٢٣. ويسرني أن أعلن أن بلجيكا قررت مؤخراً دعم مشروع جديد لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لتعزيز قدرات الهيئة الوطنية الأفغانية لمكافحة الألغام في تنسيق جميع أنشطة إزالة الألغام في البلد وإدارة جودتها.

ثانياً، أود أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء التأثير المتزايد للنزاع على الأطفال. فخلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، للأسف، زيادة حادة في عدد الضحايا من الأطفال. وفي حين أن القوات المناوئة للحكومة مسؤولة عن الغالبية العظمى من أعمال تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة وتعذيبهم والانتهاكات الأخرى ضدهم، فإننا ندعو الحكومة أيضاً إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ التزاماتها.

وقد أفادت بعثة الأمم المتحدة بحدوث تقدم بخصوص ممارسات الاحتجاز المتعلقة بالأطفال، ولكن ما زال من المهم التنفيذ الكامل للتوجيهات الصادرة عن المديرية الوطنية للأمن. فلا يزال عدد كبير جدا من المدارس يُستخدم لأغراض عسكرية. وندعو الأمين العام إلى الحفاظ على وحدة خاصة

لحماية الأطفال ضمن البعثة. ونود أيضاً أن نكرر دعوتنا لجميع أطراف النزاع إلى أن تحترم بالكامل التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً وأخيراً، من الواضح أن عملية السلام الوطنية والعمل المتضافر على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك عملية كابل التي بدأت مؤخراً، أمران ضروريان لإحراز تقدم ملموس في مكافحة الإرهاب. وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً أهمية وجود خطة عمل وطنية شاملة لمكافحة التطرف العنيف من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية. فالفهم على المستوى الميداني للعوامل المؤثرة على نزعة التطرف والتجنيد، وكذلك الفهم الكافي لشبكات تمويل الإرهابيين والحوار الديني، عناصر رئيسية للعمل الفعال. وتثني بلجيكا على حكومة أفغانستان لجهودها الهامة المبذولة حتى الآن، مثل خطة العمل لمكافحة تمويل الإرهاب. وقد تطرق عدة متكلمين إلى الاتجار بالمخدرات، الذي يقوم بدور هام في هذا الصدد. وتشجع بلجيكا الحكومة على مواصلة العمل لوضع خطة عمل وطنية، مع الاستفادة من دعم وخبرة الأمم المتحدة في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، تشاطر أستراليا الآخرين في إدانة التفجير المروع الذي حدث في كابل في ٣١ أيار/مايو – وهو هجوم مقيت وقع خلال شهر رمضان المبارك. وفي رسالة تعزية إلى الرئيس غني أحمدزاي، فضلا عن ملاحظاته إلى البرلمان الأسترالي، أكد رئيس الوزراء تيرنبول مجددا التزام أستراليا بدعم أفغانستان في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والتنمية في الأجل الطويل.

ولن تؤدي مثل هذه الهجمات إلا إلى زيادة عزمنا على الوقوف مع الشعب الأفغاني ودعمه في تحقيق السلام والرخاء. ونؤيد أيضا حكومة الوحدة الوطنية في سعيها إلى الحفاظ على وحدة أفغانستان واستقرار مستقبلها. ونحث شعب أفغانستان على الحفاظ على روح التضامن على الرغم من شعوره بالإحباط والمعاناة. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تشجيع الحوار السياسي عبر استخدام مساعيها الحميدة في كابل.

وتشدد الأحداث التي شهدها الربع الأخير على الحاجة المستمرة لأن يدعم المجتمع الدولي بأسره أفغانستان في جهودها المبذولة لإنهاء دوامة العنف. تحقيقا لتلك الغاية، أعلنت أستراليا مؤخرا زيادة التزامها العسكري في أفغانستان بنحو ٣٠٠ فرد وذلك لدعم تطوير قدرات قوات الأمن الأفغانية في المدى الطويل. ويشكّل ذلك العمل الهام جزءا من جهودنا المبذولة على نطاق أوسع لدعم الحوكمة والإصلاح في أفغانستان، ما دامت كفالة أمن مستقبل أفغانستان ليست مسألة أمنية فحسب.

ونثني على التزام أفغانستان بتحقيق الإصلاح، وننوه بالتقدم الهام المحرز، بما في ذلك تحسين توقعات النمو الاقتصادي هذا العام. ولا ريب أن قانون العقوبات المنقح ومبادرات مكافحة الفساد إنجازان هامان جديران بالثناء فيما يتعلق بالحكم الرشيد وسيادة القانون. ونرحب أيضا بالخطوات الإيجابية المتخذة، لا سيما سحب التحفظات إزاء البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونحث بناء على ذلك التقدم، على الحفاظ على الزخم الذي تحقق لغرض الإصلاح الانتخابي بوصفه لبنة هامة لإحراز التقدم الديمقراطي. وشعرنا بالارتياح أيضا لسماع الإعلان هنا اليوم عن قرب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية التي طال انتظارها.

ونهنئ أفغانستان أيضا على إطلاق مبادرة عملية كابل. وتدل ملكية أفغانستان للمناقشة بشأن السلام المستدام على التزامها بالبحث عن أفكار جديدة ذكية وعملية فيما يتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار. ونهيب بجيران أفغانستان وشركائها الانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية في ذلك الجهد. ونرحب بالتفاعل البنّاء

الذي حدث مؤخرا بين رئيس الوزراء شريف والرئيس غني. ويؤازر المجتمع الدولي أفغانستان، فضلا عن استعداده لدعم كابل في سعيها الرائد إلى إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها.

وختاما، لا تزال أفغانستان في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وتبيِّن الأحداث التي وقعت مؤخرا في لندن ومانشستر وطهران ومصر وأفغانستان نفسها العواقب المحتملة للفشل. وما تزال أفغانستان تعدُّ أولوية ملحّة لصون الأمن الإقليمي والدولي، ولا يزال ضروريا أن نعمل معا لدعمها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة كندا.

السيدة بوشيه (كندا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي إلى حكومة وشعب أفغانستان المتضررين من الهجمات الإرهابية المستمرة، بما في ذلك التفجير الذي حدث في كابل في ٣١ أيار/مايو. ومن الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا لمكافحة الإرهاب وجميع أشكال التطرف العنيف.

وأود أيضا أن أهنئ الحكومة الأفغانية على عقد مؤتمر عملية كابل للسلام والأمن والتعاون في ٦ حزيران/يونيه، على الرغم من صعوبة الظروف البالغة التي أحاطت به. وتؤيد كندا تماما عملية سلام تملك زمامها وتتولى قيادتها أفغانستان. ويحدوني الأمل في أن تثمر عملية كابل هذه وأن تتخلص أفغانستان قريبا من هذا العنف.

ولا تزال كندا ملتزمة بدعم أفغانستان في مسارها نحو التنمية. واتساقا مع سياستنا الدولية المتعلقة بتقديم المساعدة النسائية المعلنة مؤخرا، سنواصل التركيز على دعم حقوق النساء والفتيات في جميع البرامج التي ننفذها في أفغانستان. ونواصل على سبيل المثال، دعم إشراك المرأة وتمكينها في أفغانستان بصورة نشطة. ونقدم المساعدة أيضا حرصا على تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، فضلا عن البرامج المعنية بتوفير التعليم والتوعية وبناء القدرات في مجال حقوق المرأة والعنف الجنساني. ويساعد شركاؤنا أيضا النساء على تولي أدوار أكبر في صنع القرار في نطاق أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، فضلا عن بناء المهارات والقدرات المتعلقة بكسب العيش. ولكي يترسخ السلام والأمن والتنمية في أفغانستان، يجب إشراك النساء مع الرجال لكي تصبح المرأة في مركز صنع القرار على جميع مستويات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد.

وتثني كندا على الحكومة الأفغانية لتعهدها بزيادة توظيف المرأة في المؤسسات الحكومية إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وتثني كندا أيضا على الحكومة الأفغانية لإطلاق خطة عملها الوطنية للقضاء على الزواج المبكر وزواج الأطفال. وفي ١٥ أيار/مايو شاركت كندا في اجتماع ضم النساء من مختلف أنحاء أفغانستان بغرض مناقشة تجاربهن ورؤيتهن وإسهاماتهن في تحقيق السلام، في منتدى كابل الرابع المعقود تحت شعار ”النساء الأفغانيات: داعيات السلام“. ويقينا أن مشاركة المرأة في عملية السلام والمصالحة أمر أساسي. وآمل أن تساعد مثل تلك الأحداث، فضلا عن الجهود الرامية إلى التخفيف من شدة العنف الجنساني وتوفير المزيد من التعليم للفتيات والشابات، على جعل أفغانستان أكثر قربا إلى السلام والاستقرار.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود أن أعرب عن شعوري ببالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، خاصة فيما يتعلق بعدد القتلى بين المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة المبلغ عنهم حتى تاريخه في العام الحالي ٢٠١٧. وبالمثل نشعر بالقلق إزاء عدد الإصابات في صفوف المدنيين. ولم يعد مقبولا تشريدهم وزيادة حالة ضعفهم ولا الخسائر في الأرواح بينهم. ونشعر بالقلق إزاء تأثير عدم الاستقرار وانعدام الأمن على النساء والأطفال. ويجب

على جميع أطراف النزاع اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء قتل المدنيين وجرحهم. وندعو جيران أفغانستان وشركائها إلى مواصلة العمل مع حكومة أفغانستان على تعزيز الاستقرار الإقليمي والحد من العنف في البلد.

وتواصل كندا دعم الشعب الأفغاني في جهوده الرامية إلى ضمان مستقبل أكثر أمنا وسلما ورخاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.